



جامعة المنصورة

كلية الآداب

الإقحام في التراكيب العربية

« دراسة في ضوء التراث النحوي »

دكتور

عادل محمود محمد سرور

المدرس بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر

مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة

العدد السابع والثلاثون - أغسطس ٢٠٠٥

الإقحام في التراكيب العربية (دراسة في ضوء التراث النحوي)

د. عادل محمود محمد سرور

الحمد لله ربّ العالمين، نحمدك اللهم بجميع محامدك ما علمنا منها وما لم نعلم، ونشكرك على جميع نعمك ما علمنا منها وما لم نعلم. ونشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك، سبحانه! تَذَكُّرُ بالعناية مَنْ ذَكَرَ، وتعطي المزيد لمن شَكَرَ، ونشهد أن سيدنا محمد عبدك ورسولك الجامع لكل خيرٍ من المبتدأ إلى الخبر؛ فلم يدانِه في الخير الشمسُ والقمر، ولا مَلَكٌ ولا جنٌّ ولا بشرٌ.

اللهم صلِّ وسلِّم وبارك عليه وعلى آله وصحبه السادة الغرر، وصلنا بهم وأقحمنا فيهم واحشرنا وارحمنا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين. اللهم آمين.

وبعد ...

فلقد أثار انتباهي كثيراً وأنا أطلع كتب التراث النحوي ما ورد فيها من كلمات تم إقحامها بين ثنايا التراكيب العربية عبّر عنها بعض النحويين بالزيادة، وبعضهم يسميها لغواً، ومنهم من يسميها صلة، ومنهم من يُعبّر عن ذلك بالإقحام.

والعجيب أن هذه الكلمات المقحمة تأتي في كثير من المواضع يكون دخولها كخروجها، أي أنه يمكن الاستغناء عنها. وقد تأتي على جهة اللزوم، فلا يمكن الاستغناء عنها. وهذا المقحم في الأغلب يكون حرفاً،

وقد يكون فعلاً، وقد يكون اسماً.

وبعض هذا المقحم يكون عاملاً، وبعضه يكون مهملاً؛ فتحركت
الهمة، وألحَّ الداعي إلى تكرار النظر فيما ورد، وإطلاق الفكر في طلب ما
تتأثر أو شرد، محاولاً معالجة ظاهرة الإقحام للوصول إلى ثلاثة أهداف
محددة:

الأول: تحديد مفهوم الإقحام عند النحويين .

الثاني: الكَلِمُ المقحم ومواضعه في التراكيب العربية.

الثالث: الغرض من الإقحام في التراكيب العربية.

واستعنت بالله تعالى على إحسان العمل فيما أردت، وسألته التوفيق

لِلوَصُولِ إِلَى مَا قَصَدْتُ.

وقد سميت هذه الدراسة (الإقحام في التراكيب العربية) - دراسة في

ضوء التراث النحوي - وجعلتها في مقدمة ذكرت فيها الدوافع إلى هذه

الدراسة ثم ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: مفهوم الإقحام عند النحويين.

المبحث الثاني: المقحم ومواضع الإقحام في التراكيب العربية

المبحث الثالث: أغراض الإقحام في التراكيب العربية.

ثم خاتمة أبين فيها أهم النتائج التي تسفر عنها هذه الدراسة.

اللهم أنت القائل وقولك الحق: { وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ

أَجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ } (١)

فيا قريب يا مجيب ها أنا ذا عبدك أسألك مستجيباً موقناً بالإجابة: اللهم

افتح عليّ فتوح العارفين بحكمك، وانشر عليّ رحمتك، وذكرني ما نسيت،
وعلمني ما جهلت، يا ذا الجلال والإكرام. اللهم إني أبرأ إليك من حولي
وقوتي إلى حولك وقوتك ؛ فلا حول ولا قوة إلا بك. اللهم أجب دعائي
واجعلني من الراشدين.

المبحث الأول

مفهوم الإقحام عند النحويين

الإقحام في اللغة: الإدخال. يقال: أقحم فرسه النهر إقحامًا: أدخله به، وكل ما أدخلته شيئًا فقد أقحمته فيه. (١) وفي المعجم الوسيط (ق ح م): "والمقحمة: يقال: لفظة مقحمة: زائدة لا تناسب السياق." أي أن المعنى لا يخلُ عند سقوطها، وفي هذا تسمح؛ إذ إن من الألفاظ المقحمة ما يفتقر إليه السياق ويُخلُ بالمعنى عند سقوطه، وسيأتي - إن شاء الله - تفصيل ذلك في موضعه من هذا المبحث.

أما في اصطلاح النحويين فلم أقف فيما اطلعت عليه من كتب التراث النحوي على تعريف جامع مانع لمفهوم الإقحام، ولم أجد أحدًا تحدث عن هذه الظاهرة فعقد لها فصلًا أو مبحثًا في كتابه، فضلًا عن أن يخصصها بالدراسة في بحث مستقل (٢)، إلا ما ذكره الهروي في كتابه

(١) وينظر الصحاح والقاموس واللسان وتاج العروس والمعجم الوسيط (ق ح م).

(٢) للدكتور خالد أبو جندية بحث: عنوانه: (اللام المقحمة) تحدث فيه عن الإقحام في اللغة، ثم قال: "وأما في الاصطلاح فلم يحدّد لنا النحاة معناه ولكننا من خلال مراجعتنا لكتبهم نستطيع أن نبين أن الإقحام هو إدخال لفظة زائدة معترضة بين شيئين فلا تغير شيئًا من حكم الكلام."، ثم ذكر المواضع التي تفحم فيها اللام، غير أن بحثه جاء وفق ما يقتضيه عنوانه مقتصرًا على الحديث عن مواضع إقحام اللام، ولم تُعالج فيه ظاهرة الإقحام بالتفصيل.

هذا وله بحث آخر عنوانه: (الاعتراض أبعاده وعلاقته بأنواع الفصل) وهو بحث من فصلين:

الأول: الاعتراض معناه ومواقعه

تحدث فيه عن معنى الاعتراض لغة واصطلاحًا، والاعتراض بين البلاغيين والنحويين، علامات الاعتراض، شروط الجملة الاعتراضية، مواقع الاعتراض.

الأزھية عند حديثه عن معاني (الواو) حيث ذكر أنها تكون مقحمة، ومعنى إقحامها أنها زائدة في الكلام دخولها كخروجها، لو لم تجئ في الكلام لكان الكلام تاماً. وبعد أن فرغ الهروي من الكلام عن الواو المقحمة ذكر أربعة مواضع أخرى للإقحام في الكلام، فالكلمات المقحمة محصورة عنده في خمس هي: (الواو، ولام الإضافة في النفي والنداء، وتاء التأنيث، وتكرير الاسم، وذكر المضاف على طريقة التوكيد) وذلك حيث يقول: "وتكون مقحمة - أي زائدة في الكلام - لو لم تجئ بها لكان الكلام تاماً، كقوله عز وجل: {فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ} (١) المعنى: أوحينا إليه، فتكون (أوحينا) جواب (فلما) .." وفي نهاية كلامه عن الواو يقول: "وحروف الإقحام خمسة: أحدها: الواو، وقد ذكرناها.

والثاني: لام الإضافة في النفي والنداء، كقولك: لا أبالك، ولا غلامي لك، ويا بؤس للحرب، اللام فيها مقحمة ولم يبطل معنى الإضافة. والثالث: هاء التأنيث كقول النابغة الذبياني:

والثاني: يدور حول المقارنة بين الاعتراض وأنواع الفصل الأخرى، وقد ذكر ضمن هذا الفصل بعض الكلمات التي تقحم في التركيب العربي تحت عنوان: الاعتراض لا يكون إلا بجملة أو أكثر، أما الفصل فقد يكون بكلمة أو أكثر، أو جملة أو أكثر، أو بكلمة وجملة، ولم يتجاوز حديثه عن الفصل بكلمة الصفحات الثلاث، ولم يصرح فيما ذكر بشيء عن الإقحام؛ إذ إن حديثه عن الاعتراض وعلاقته بأنواع الفصل، وليس عن الإقحام، والحق أقول: قد اطلعت على هذا البحث بعد أن فرغت من كتابة مباحث هذا البحث وقبل أن أكتب الخاتمة والفهارس.

فجزاه الله خيراً على ما قدم من جهود، ووفقنا وإياه إلى ما فيه رضاه.

كَلِّينِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ (١)

(ويا طلحةً أقبل). أراد: يا أميم، ويا طلح، فأقحم الهاء وأجراها

مجرى ما قبلها في الحركة؛ لأنه لم يعتد بإدخالها.

والرابع: تكرير الاسم، كقول جرير:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي لَا أَبَا لَكُمْ (٢)

أراد: يا تيمَ عدي، فأقحم الثاني.

والخامس: ذكر المضاف على طريقة التوكيد، كقول الأعشى:

..... كما شَرِقْتُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ (٣)

أراد: كما شَرِقْتُ الْقَنَاةِ. فأقحم (الصدر). "(٤).

فالناظر إلى كلام الشيخ الهروي يرى أن المقحم عنده هو اللفظ

الزائد في الكلام الذي لو لم يؤت به لكان الكلام تاماً، أو هو اللفظ المذكور

على نية السقوط؛ فلماذا حصر الشيخ الإقحام في هذه الكلمات الخمس؟!

الحقيقة أن ذلك تَحَكُّمٌ لَا مُسَوِّغَ لَهُ؛ إذ إن الألفاظ التي يتم إدخالها

(١) هذا شطر بيت من الطويل، وعجزه: "وليل أقاسيه بطيء الكواكب"، وهو في ديوانه ص ٩،

وينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٣٧، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب

للإربلي ص ١٣٧.

(٢) شطر بيت من البسيط وعجزه: "لا يُلقينكم في سوءة عمر". وهو في ديوان ص ٢٨٥ مطبوعة

الساوي ١٣٥٣هـ، وينظر الخصائص ١/٣٤٦.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدرة: (وتشرقُ بالقول الذي قد أذعته). وهو في ديوانه ص ١٨٣،

وينظر الكتاب ١/٢٥٠، والخصائص ٢/٤١٩، ولسان العرب (ص د ر) و(ش ر ق)، والدرر

للوامع ٢/١٤٤.

(٤) كتاب الأزهية ص ٢٣٦-٢٣٨.

معتزضة بين ثنايا بعض التراكيب العربية فلا تغير شيئاً من حكم الكلام ليست مقصورة على تلكم الكلمات الخمس.

ويتحدث المالقي أيضاً عن اللام الزائدة العاملة فيذكر أنها تكون مقحمة توكيداً بين المضاف والمضاف إليه، وبين الفعل والمفعول، فالأول نحو: يا بؤس للحرب، والثاني نحو: قوله تعالى: { قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ }^(١) ويجعل ابن هشام اللام المقحمة نوعاً من أنواع اللام المزيدة للتوكيد، وقيدها بأنها اللام المعتزضة بين المضاف والمضاف إليه، ومثلاً لذلك بقولهم: يا بؤس للحرب، وذكر أن الأصل يا بؤس الحرب، فأقحمت تقوية للاختصاص.^(٢)

ولقد تحدثت النحويون عن بعض الأحرف الزائدة التي يتم إدخالها معتزضة بين ثنايا بعض التراكيب العربية فلا تغير شيئاً من حكم الكلام، وحصرها كثير منهم في سبعة أحرف هي: (إن، وأن، وما، ولا، ومن، والباء، واللام) . ومرادهم أنها تأتي في بعض الموارد زائدة، لا أنها لازمة للزيادة.^(٣) وهي عند أكثر النحويين تسمى حروف الزيادة، ومن النحويين من يسمي هذه الأحرف لغواً. يقول سيبويه وهو يتحدث عن

(١) النمل الآية / ٧٢، وينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣١٨، ٣١٩.

(٢) ينظر مغني اللبيب ٢٨٥.

(٣) وينظر الكتاب ٢٢٠/٤ وما بعدها، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٧٥/٣ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٧-٢٣٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٢، والإقليد شرح المفصل ٤/١٧٩٥.

(إن): "وتكون لغوًا في قولك: ما إن يفعل". (١)

ويتحدث عن (ما) فيقول: "وتكون توكيدًا لغوًا، وذلك قولك: متى ما تأتني آتكَ، وقولك: غضبت من غير ما جُرْم، وقال الله عزَّ وجلَّ: {فَبِمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ} (٢) وهى لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهى توكيد للكلام." (٣) ويتحدث عن (من) فيقول: "وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجرُّ؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك ما أتاني من رجلٍ وما رأيت من أحد، ولو أُخْرِجَتْ (مِنْ) كان الكلام حسنًا." (٤).

ومنهم من يسميها صلة. يقول ابن الحاجب: "ومن أصناف الحروف حروف الصلة." ثم يشرح ذلك فيقول: "قال الشيخ: يعني بحروف الصلة حروف الزيادة، وسميت حروف الصلة؛ لأنه يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها." (٥).

ومنهم من يسميها حشوًا، وقد عزا ابن يعيش هذه التسمية والتي قبلها للكوفيين، والأولى والثانية للبصريين، وذلك حيث يقول: "والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين." (٦)

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٠.

(٢) النساء من الآية/ ١٥٥.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٢.

(٤) السابق: ٤/ ٢٢٥.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٢٧ - ٢٣٠.

(٦) شرح المفصل ٨/ ١٢٨.

ومنهم من يسميها مقحمة. يقول الزركشي: "أهل الصناعة يطلقون الزائد على وجوه ، منها ما يتعلق به هنا وهو ما أقحم تأكيدًا، نحو: {قَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُ} (١) {إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً} (٢) ." (٣)

هذا وليس الإقحام في التراكيب العربية قاصرًا على تلكم الأحرف السبعة؛ فهناك أحرف أخرى تستعمل مقحمة مثل: "الكاف". قال ابن عقيل وهو يتحدث عن معاني الكاف: "وتأتى زائدة للتوكيد، وجعل منه قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} (٤)". يريد أن المعني: ليس شيءٌ مثله. ولو لم تكن الكاف مقحمة للزم إثبات المثل؛ إذ يكون المعني: ليس شيءٌ مثل مثله وهو محال، وإنما أقحمت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا. (٥)

ومن الحروف المقحمة (نون الوقاية) حيث تقحم بين الفعل وياء المتكلم، وكذا بين اسم الفعل والياء، وبين بعض الحروف والياء كما في نحو: أَكْرَمَنِي وَيُكْرِمَنِي وَأَكْرَمَنِي وَعَسَانِي ، وفي نحو: دَرَاكِنِي وَعَلِيكِنِي، وفي نحو: (إِنِّي) أو المجرورة في نحو: (مَنِي وَعَنِّي) وتسمى أيضًا نون

(١) آل عمران من الآية/١٥٩.

(٢) البقرة من الآية/٢٦.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/٧٣.

(٤) شرح ابن عقيل ٢/٢٧. والشاهد القرآني في سورة الشورى من الآية/١١.

(٥) وينظر حاشية الفاكهي ٢/١٧٦.

العماد. (١)

كما أن هناك إقحامًا لبعض الأفعال مثل: (كان) في نحو: "ما كان أحسنَ زيدًا!" والمراد بإقحامها إلغاؤها عن العمل وإرادة معناها وهو الدلالة على الزمان الماضي، وتُعزَّبُ (كان) في المثال المذكور ملغاة عن العمل مفيدة للزمان الماضي، وقد عَزِي ذلك إلى أبي عليّ الفارسيّ وتبعه الصيمريُّ. (٢)

قال الصبان: "ونسب إلى الجمهور وهو الأصح" (٣).

وقد حكى الأخفش زيادة (أصبح) و(أمسى) أيضًا بين (ما) التعجبية وفعل التعجب في قولهم: "ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها!" وإن كان ذلك عند كثير من النحويين من الشاذ، ولا ينبغي أن يُتجاوزَ المسموع فيهما. (٤)

وجعل منه قوله تعالى: { قَالُوا كَيْفَ نَكَلُّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا } (٥) قال الزركشي: "قيل: (كان) هاهنا زائدة، وإلا لم يكن فيه إعجاز؛ لأن

(١) وينظر سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٠، واللباب في علل البناء ا: ٤٨٣، ومغني اللبيب ص ٤٥٠، والنون وأحوالها في لغة العرب ص / ١٧٩.

(٢) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري- تحقيق د. فتحي أحمد ط ١٩٨٢م، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٣٢.

(٣) حاشية الصبان ٣ / ٢٥٠.

(٤) وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥١-١٥٢١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص / ٧٩، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٣٣.

(٥) مريم الآية / ٢٩.

الرجال كلهم كانوا في المهد، وانتصب (صبيًا) على الحال. (١) وقد عزا السمين الحلبي القول بزيادة (كان) في الآية المذكورة إلى أبي عبيد، وهو أول أقوال أربعة ذكرها السمين في توجيه (كان). (٢)

ومما جاء مقحمًا أيضًا الضمير المنفصل كـ (هو، وهي ... إلخ). وهو المسمى عند البصريين بالفصل لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع. (٣)

وقد جاء بعض الأسماء مقحمًا أيضًا؛ لضرب من التوكيد، ذكر ذلك المبرد وهو يشرح قول جرير -من الوافر-:

إذا بعضُ السنينَ تعرَّقتنا كفي الأيتامَ فقدُ أبي اليتيم.

حيث يرى أن الأجود في توجيه إعراب جملة (تعرَّقتنا) أنها خبر في المعنى عن المضاف إليه (السنين)، ولكن الشاعر أقحم المضاف (بعض) توكيدًا، ثم ذكر شواهد أخرى يدعم بها ذلك. (٤)

ويرى كثير من النحويين المتأخرين أن كون بعض الحروف يأتي

(١) البرهان ٧١/٣، وينظر تفسير أبي السعود ٢٦٣/٥.

(٢) والثاني: أنها تامة بمعنى حَدَّتْ وَوُجِدَتْ، والتقدير: كيف نكلم من وُجد صبيًا، و(صبيًا) حال من الضمير في (كان). والثالث: أنها بمعنى صار، أي: كيف نكلم من صار في المهد صبيًا، و(صبيًا) على هذا خيرها. الرابع: أنها الناقصة على بابها من دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ النساء من الآية/ ٩٦؛ ولذلك يُعبَّر عنها بأنها ترادف (لم تنزل). ينظر الدر المنثور ٥٩٤/٧.

(٣) ينظر مع الهوامع ٦٨/١.

(٤) ينظر الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم

في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلًا بالمعنى المراد لا يخرجها عن كونها زائدة. وذلك مثل: (لا) المعترضة بين الجار والمجرور في نحو: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء"، والمعترضة بين العاطف والمعطوف في نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو"، و(كان) المعترضة بين المبتدأ والخبر في نحو: "زيدٌ كان فاضلٌ". يقول الشيخ خالد الأزهرى: "فإن قلت: إذا كانت (من) تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة؟ أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها، فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب، وإن كان سقوطها مخلًا بالمعنى المراد، كما قالوا في (لا): إنها زائدة في قولهم: جئت بلا زاد. مع أن سقوطها يُخلُّ بالمعنى". (١)

وباستقراء كثير من الحواشي النحوية وجدتُ أكثر أصحابها يتبعون الشيخ خالد في تسمية الزائد مقحماً سواءً أكان سقوطه مخلًا بالمعنى أم لا، بل إنهم قد نقلوا عبارته بتصريف يسير جداً، ومن هؤلاء الشيخ يس بن زين الدين الحمصي (ت ١٠٦١هـ) في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى، والشيخ الصبان (ت ١٢٠٧هـ) والشيخ الخضري (ت ١٢٨٨هـ) (٢)

ومما سبق يتضح أنَّ النحويين لم تتفق عباراتهم على تحديد مفهوم الإقحام، لكن يمكن القول بأن الإقحام في كلام كثير من النحويين هو زيادة

(١) التصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٢٥.

(٢) ينظر حاشية على شرح الفاكهي على قطر الندى ١٦٣/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢١٢/٢، وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢٢٩/١.

لفظة بين متلازمين سواءً أكان سقوطها مَخْلًا بالمعنى أم لا .

هذا ولم يَرُق لابن هشام تسمية النحويين اللفظة المعترضة بين طالب ومطلوب - إن لم يصح المعنى عند سقوطها - بالزائدة، مثل: (لا) المعترضة بين الجار والمجرور في نحو: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء"، والمعترضة بين العاطف والمعطوف في نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو"، أو إذا كان يفوت بإسقاطها معنى، مثل (كان) المعترضة بين المبتدأ والخبر في نحو: "زيدٌ كان فاضلٌ" وذلك حيث يقول: "تنبئيه: من أقسام (لا) النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض، نحو: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء"، وعن الكوفيين أنها اسم، وأن الجار دخل عليها نفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرهم يراها حرفًا، ويسميها زائدة كما يسمون (كان) في نحو: "زيدٌ كان فاضلٌ" زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضيُّ والانقطاع؛ فعَلَمَ أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطه، كما في مسألة (لا) في نحو: "غضبت من لا شيء"، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة (كان)، وكذلك (لا) المقترنة بالعاطف في نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو"، ويسمونها زائدة، وليست بزائدة البتة؛ ألا ترى أنه إذا قيل: "ما جاني زيد وعمرو" احتمل أن المراد نفي مجيء كلٍّ منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء

بـ"لا" صار الكلام نصًّا في المعنى الأول" (١)

فرأى ابن هشام في (لا) و(كان) هاتين أنهما ليستا بزائدتين؛ لأن

(١) مغني اللبيب ص: ٣٢٢.

الزائد كما يرى في هذا الموضع هو الذي يصح المعنى عند سقوطه.
ولا تخفى دقة ما ذكره ابن هشام؛ لذا أرى أن التعبير بالإقحام عن
(لا) و(كان) وغيرهما - مما جاء معترضاً بين متطالبيين وإن اختلف المراد
عند فقده - مُخْرِجٌ من هذا الخلاف.

وبعد طول تأمل فيما قدمته من أقوال النحويين حول ظاهرة الإقحام
- وإن تباينت عباراتهم واختلفت آراؤهم - أصل إلى النتيجة الآتية: أنه
ليس كل لفظة معترضة بين متلازمين في الجملة العربية زائدة؛ فقد تكون
الكلمة مقحمة أي معترضة بين متلازمين وتكون زائدة، أي يمكن
الاستغناء عنها. وقد تكون مقحمة وهي ليست بزائدة، وهي التي لا يمكن
الاستغناء عنها، وإنما كانت مقحمة من حيث كونها مهملة لا تؤثر في
غيرها ولا تتأثر بغيرها.

إذن فبين الزيادة والإقحام عموم وخصوص من وجه؛ فالزيادة أعم
من جهة أن الزائد يأتي في أول الجملة وبين ثناياها وفي آخرها، والمقحم
لا يكون إلا بين ثناياها.

والإقحام أعم من جهة أن المقحم في الغالب يمكن الاستغناء عنه،
وربما لا يمكن الاستغناء عنه، والزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه.

تنبيهات:

الأول: أنه قد يقحم بعض الحروف على جهة اللزوم، لإصلاح
اللفظ، فلا يكون دخوله كخروجه، كالباء في نحو: أعْظِمَ بالمحسن!،
وأقْبِحْ بالمسيء! كما هو مقرر عند جمهور النحويين، ونون الوقاية في
نحو: "أَكْرَمَنِي وَيُكْرِمَنِي وَأَكْرَمَنِي"، والألف الفاصلة بين نون النسوة
ونون التوكيد في نحو: "أَكْرِمَانٌ أَوْلَادِكُنَّ يَا أُمَّهَاتُ"

الثاني: أنه قد يقحم بعض الحروف على جهة اللزوم أيضاً لافتقار المعنى إليه فيكون سقوطه مخللاً بالمعنى المراد، وذلك مثل: (لا) المعترضة بين الجار والمجرور في نحو: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء"، والمعترضة بين العاطف والمعطوف في نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو"، و(كان) المعترضة بين المبتدأ والخبر في نحو: "زيدٌ كان فاضلٌ".

الثالث: أنه قد يزداد بعض الحروف في أول الجملة كما في نحو: (بحسبك الأدب) ؛ إذ أصله: حسبك الأدب، أي يكفيك أو كافيك، قال ابن جني: "فأما المبتدأ فقولهم: بحسبك أن تفعل كذا، إنما هو حسبك أن تفعل كذا، والباء زائدة، أنشدنا أبو علي قال: أنشد أبو زيد:

بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنيٌّ مُضِرٌّ

أي: حسبك ذلك. (١) فهذه الباء لا يصلح أن نسميها مقحمة؛ لأنها لم تقع بين طالب ومطلوب.

الرابع: أنه قد يزداد بعض الحروف آخرًا، من ذلك زيادة "التاء" على المنادى المرخم كما في قول النابغة الذي مر ذكره (٢):

كَلْبِينِي لِهَمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

أراد: "يا أُمَيْمٌ" بفتح الميم على لغة مَنْ يَنْتَظِرُ، ثم زاد التاء وجعلها مفتوحةً دليلاً على أن المنادى مرخم؛ إذ لو لم يقصد الترخيم لكانت التاء مضمومة.

(١) سر الصناعة/١-١٣٧-١٣٨، والبيت من المتقارب.

(٢) ينظر ص ٦

وقد سمى الهروي والمالقي زيادة التاء هنا إقحاماً ، ثم نبه المالقي على أن الإقحام في غير هذا الموضع هو الإدخال بين شيئين متلازمين. ذكر ذلك وهو يتحدث عن معاني "التاء"، ودونكم ما قاله بنصه:
"والسابع (١) الإقحام، كقول الشاعر:

كَلَيْبِنِي لِهَمْ يَا أَمِيمَةَ نَاصِبٍ وَلَيْلِ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ
بفتح التاء في "أميمة"؛ لأنها قد حُذِفَتْ من المؤنث في الترخيم،
فليست من الأقسام المذكورة، ولكن ليعلم أنها اسم مؤنث مرخم. والإقحام
هنا إنما هو الزيادة، وإن كان في غير هذا الموضع الإدخال بين شيئين
متلازمين." (٢)

فإطلاق الإقحام على التاء هنا ضرب من المجاز بجامع الزيادة في
كل، وإلا فهي زائدة غير مقحمة؛ لأنها لم تقع بين مطلوبين. إذن
فالتحقيق أنه ليس كل لفظ زائد مقحماً وليس كل لفظ مقحم زائداً.
ويمكن لنا في ضوء ما ذكر تحديد مفهوم الإقحام في التراكيب
العربية فيقال:

(هو إعتراض لفظة مطلقاً بين ثنايا الجملة العربية لغرض لفظي أو
معنوي).

فـ(الظفة) في هذا التعريف: تشمل الفعل والحرف والاسم، وتخرج
الاعتراض بالجملة.

(١) أي: من معاني التاء.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٣٧، وينظر جواهر الأدب في معرفة كلام العرب
للإربلي ص ١٣٧.

و(مطلقاً) تشمل ما أُقْحِمَ على سبيل اللزوم كالباء في نحو: أحسن بزيد، وما أُقْحِمَ على سبيل الجواز كالباء في نحو "ليس زيد بقائم" ، وما كان سقوطه مخلاً بالمعنى المقصود كـ (لا) في نحو: "ذهبت بلا زاد" ونحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو" وما لم يكن كـ(لا) المؤكدة في قوله تعالى: {لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} (١) .

و(بين ثنايا الجملة) يخرج ما زاد أول الجمل أو آخرها.
و(لغرض لفظي) كالإقحام لإصلاح اللفظ أو لاستقامة وزن الشعر.
و(لغرض معنوي) كالإقحام لتأكيد المعنى وتقويته، أو للتتصيص على العموم أو لرفع لبس أو غير ذلك من الأغراض المعنوية.
هذا ولا يجوز خلو الإقحام من الأغراض اللفظية أو المعنوية وإلا كان عبثاً ، وذلك ممتنع في كلام الله تعالى المنزه عن العبث، وكلام أفصح العرب لساناً وأعلامهم بياناً نبينا محمد ﷺ ، وحتى في كلام العرب.
وقد يكون الإقحام في بعض المواضع للغرضين معاً، وقد ينفرد أحدهما عن الآخر. (٢)

وسوف يأتي - إن شاء الله - تفصيل ذلك في المبحث الثالث بعد أن أفرغ من الحديث عن الكلمات المقحمة ومواضع إقحامها في المبحث الثاني.

(١) الحديد من الآية/٢٩.

(٢) وينظر شرح الرضي على الكافية/٤/٤٣٣.

المبحث الثاني

المقحم ومواضع إقامه

بالاستقراء والتتبع اتضح أن اللفظ المقحم الأغلب فيه أن يكون حرفاً، وربما يكون فعلاً، أو اسماً، وها أنا ذا ذاكراً لكم ما يقحم في التراكيب العربية بادئاً بالحرف ثم الفعل ثم الاسم مرتباً ترتيباً هجائياً.

أولاً: ما يقحم من الحروف

(إلى)

هي حرف جر؛ وإنما عملت الجر لاختصاصها بالأسماء، فأثرت الأثر المختص بها، وهي موضوعة حقيقة لانتهاء الغاية.

موضع إقامها

قد أتت (إلى) مقحمة بين الفعل والمفعول به أثبت ذلك الفراء عند

تفسير قوله تعالى: { فَاجْعَلْ أَفْنَدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ }^(١) وذلك حيث

يقول: " وقرأ بعض القراء: { تَهْوَى إِلَيْهِمْ } - بنصب الواو بمعنى تهواهم،

كما قال: { رَدِفَ لَكُمْ } يريد: رَدِفَكُمْ".^(٢)

فـ(إلى) عند الفراء مقحمة بين الفعل (تهوى) وضمير المفعول (هم)

، وقد ذكر ابن هشام لـ (إلى) ثمانية معانٍ، منها أن تكون زائدة للتوكيد،

ثم دعم ذلك بما وجه به الفراء القراءة المذكورة، وذلك حيث يقول: "

(١) إبراهيم من الآية / ٣٧.

(٢) معاني القرآن للفراء ٧٨/٢، وينظر مغني اللبيب ص ١٠٥، والقراءة لعلي بن أبي طالب، وزيد بن علي. وجعفر بن محمد ومجاهد. وينظر المختص ٣٦٤/١، والبحر المحيط ٦ / ٤٤٨، والدر المصون ٧ / ١١٥.

(إلى) حرف جر له ثمانية معانٍ:

والثامن: التوكيد وهي الزائدة، أثبت ذلك الفراء مستدلاً بقراءة

بعضهم { أَفْنِدَّةٌ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ } - بفتح الواو - . " (١).

وقد خرَّج بعض النحويين الآية على أن (تَهْوَى) مضارع (هَوِيَ)

بمعنى أحب، ولكنه ضُمَّن معنى النزوع والميل؛ فعُدِّي بِـ (إلى). (٢)

ولم أطلع على شاهد أقحمت فيه (إلى) غير الذي أثبته الفراء ونقله

عنه ابن هشام؛ ولذا أرى أن القول بالتضمين أولى من القول بالإقحام.

(أن)

حرف مبني على السكون. ويقحم في أربعة مواضع:

الأول: وهو الأكثر أن يقع بعد (لَمَّا) التي بمعنى حين نحو: "لما أن

جاء زيد كلمته"، قال سيبويه وهو يتحدث عن (أن) الزائدة: "وتكون

توكيداً أيضاً في قولك: لما أن فعل." (٣) ومنه قوله تعالى: { وَلَمَّا أَنْ

جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوْطًا سَيِّئًا بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا } (٤) وقوله تعالى: { فَلَمَّا أَنْ

جَاءَ النَّبِيُّ ألقاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا } (٥).

(١) مغني اللبيب ص ١٠٥

(٢) يُنظر البحر المحيط ٦/٤٤٨، والدر المصون ٧/١١٥.

(٣) الكتاب ٤/٢٢٢، وينظر كتاب معاني الحروف للرماني ص ٧٣، وكتاب الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٦٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٤، ووصف المباني ص ١٩٧، وجواهر الأدب ص ٢٣٨، ومغني اللبيب ص ٥٠، والتصريح بمضمون التوضيح ٤/٢٩٩، ومنهج السالك ٣/٢٨٦.

(٤) العنكبوت من الآية/٣٣.

(٥) يوسف من الآية/٩٦.

الثاني: أن يقع بين (لو) وفِعْلِ القسم مذكورًا أو متروكًا، فالمذكور

كقول المسيب بن علس - من الطويل -:

وَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مَظْلَمٌ (١)

والمتروك كقول الشاعر - من الوافر -:

أما والله أن لو كنت حرًا وما بالحر أنت ولا العتيق (٢)

وزيادته في هذا الموضع مقيسة.

الموضع الثالث: أن يقع بين الكاف ومجرورها، وقد ذكر ابن هشام

أن إقحامه في هذا الموضع نادر، واستشهد لذلك بقول الشاعر - من

الطويل -:

ويومًا توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم (٣)

على رواية جرّ "ظبية" والتقدير: كظبية، فأقحمت "أن" بين الكاف

(١) هذه النسبة ذكرها السيوطي في شرح شواهد المغني ١/١١٠، وذكر أن اسمه زهير، ويكنى

أبا فضة، وهو خال الأعشى، وأحد المفضلين الثلاثة الذين فضلوا في الجاهلية، والبيت من شواهد

جواهر الأدب ص ٢٣٩، والمغني ص ٥٠، والتصريح ٤/٢٩٩.

(٢) البيت لم يعلم قائله، ويروى:

أما والله عالم كل غيب ورب الحجر والبيت العتيق

لو أتك يا حسين خلقت حرًا وما بالحر أنت ولا العتيق

ينظر شرح شواهد المغني ١/١١١، والدرر اللوامع على مع الهوامع للشنقيطي ٢/٢٩، والبيت من

شواهد المصادر السابقة الصفحات نفسها.

(٣) ينظر مغني اللبيب ص ٥١، والبيت فيه بغير نسبة، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني

١/١١٢: "هذا لباعث بن صريم اليشكري فيما ذكر النحاس، وقيل: لأرقم بن علباء اليشكري

يذكر امرأته ويمدحها." والبيت في جواهر الأدب ص ٢٤٠، وفيه: "ثلاثينا" بدلا من "توافينا".

ومجرورها.

الموضع الرابع: أن تقع بعد إذا، ومنه قول أوس بن حجر -من الطويل-:

فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد من جمّة الماء غارف^(١)
(إن)

وهو حرف مبني^٢ على السكون. وإقحامه مواضع:

١- بين ما النافية ومدخولها، سواء أكان مدخولها جملة فعلية أم كان جملة اسمية، نحو: ما إن انطلق زيد، وما إن زيد منطلق، وإقحامه في هذا الموضع كثير مطرد،^(٢) ومن شواهد إقحامه بين (ما) النافية والجملة الفعلية قول النابغة الذبياني -من البسيط-:

(١) هذا البيت يروى في المغني ص ٥١، والتصريح ٣٠٠/٤: "في لجة الماء غامر" والصواب ما أنبته؛ فإن البيت كما ذكر السيوطي في شرح شواهد المغني ١١٣/١-١١٤ من قصيدة فائية لأوس أولها:

تنكر بعدي من أميمة صائفُ فَبِرْكُ فاعلى تولبِ فالمخالفُ
وقبله:

قصيُ مبيتِ الليل للصل يد مطعمُ لأسهمه غار وبار وراصفُ
وبعده:

فيسرَّ سهمًا راشه بمناكب لوامٍ ظهارٍ فهو أعجفُ شاسفُ.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٠/٤، ومعاني الحروف للرماني ص ٧٦، وكتاب الأزمية في علم الحروف للهروي ص ٥١، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ٧٥/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٣٣/٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٢، ووصف المباني ص ١٩٢، والمغني ص ٣٨.

ما إن أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهه إذن فلا رفعتُ سوطي إليَّ يدي (١)
ذكر ابن هشام صدره شاهداً على زيادة (إن)
ومن شواهد إقحامه بين (ما) النافية والجملة الاسمية قول - فروة بن
مُسَيْك - من الوافر:

فما إن طبنا جبنٌ ولكن منايانا ودولةً آخرينا (٢)
وإن المقحمة في هذه الحالة تكف عمل (ما) الحجازية، كما في
البيت، وأما قول الشاعر - من البسيط -:
بني غُدانةَ ما إن أنتمُ ذهبًا ولا صريفًا ولكن أنتمُ الخزفُ
فقد روي برفع (ذهب) و(صريف) في رواية الجمهور على اعتبار
أنَّ (أن) كافة، وروي أيضاً بالنصب، وتخريجه من وجهين: أحدهما: أنه
شاذ. والآخر: أن (إن) نافية مؤكدة (٣).

و(غدانة) حيٌّ من يربوع، و(الصريف) الفضة (٤).
٢- أن يقحم بين (ما) الموصولة الاسمية وصلتها وهو قليل (٥)

-
- (١) وينظر شرح شواهد المغني ١/٧٤، والبيت في ديوانه ص ٣٦ يروي صدره هكذا: (ما قلت
من سيئٍ مما أتيتُ به)، وليس فيه شاهد لما نحن فيه. .
(٢) من شواهد الكتاب ٤/٢٢٠، ومعاني الحروف للرماني ص ٧٦، وكتاب الأزهية في علم
الحروف للهروي ص ٥١، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٣، وجواهر الأدب ص ٢٥٢،
ورصف المباني ص: ١٩٢، والمغني ص ٣٨.
(٣) ينظر جواهر الأدب ص ٢٥٢، والمغني ص ٣٨، وشرح شواهد المغني ١/٨٤.
(٤) المرجع الأخير الصحيفة نفسها.
(٥) وينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٣، والمغني ص ٣٨.

ومنه قول الشاعر -من الوافر-:

يُرْجِي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب (١)
وجعل منه قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنَّاكُمْ فِيهِ} (٢). وقيل:
(إن) في الآية نافية والأصل (في الذي ما مكناكم فيه) بدليل قوله تعالى:
{أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ مَكَنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّنْ
لَكُمْ} (٣) ذكره الزركشي في البرهان وقال: "وكانه إنما عدل عن (ما) لئلا
تتكرر، فيثقل اللفظ."

٣- أن يقم بين (ما) المصدرية الظرفية وصلتها، وهو قليل أيضا،

نحو: "انتظرنى ما إن جلس القاضي" أي: انتظرنى مدة جلوسه (٤).

ومنه قول الشاعر -من الطويل-:

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيتّه على السنّ خيرا لا يزال يزيد (٥)
والشاهد فيه: إقحام (إن) بعد ما المصدرية الظرفية وصلتها،
والتقدير: ورجّ الفتى مدة رؤيته.. إلخ.

(١) اختلف في نسبة هذا البيت فقيل: هو لجابر بن دالان الطائي، وقيل: لإياس بن الأرت، ينظر

شرح شواهد المغني ١/٨٥، والخزانة ٣/٥٦٧.

(٢) الأحقاف من الآية/ ٢٦، وينظر البرهان في علوم القرآن ٣/٧٥، وشرح الرضي على الكافية

٤/٤٣٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٣

(٣) الأنعام من الآية/ ٦.

(٤) وينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٣، والمغني ص ٣٨،

والإقليد شرح المفصل ٤/١٧٩٥.

(٥) قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٢/٨٦: "قاله المعلوط القرعبي"، والبيت في الأزهية

ص ٥٢، وفي مراجع الحاشية السابقة، والهمع ١/١٢٥، و٢/١١٨ ت/ د. عبد العال سالم مكرم.

ونقل السيوطي عن الدماميني أنه لا يتعين ذلك؛ لاحتمال أن تكون

(إن) شرطية وما زائدة داخلية على الجملة الفعلية. (١)

٤- أن يقم بين (ألا) الاستفتاحية ومدخولها، نحو: "ألا إن قام زيد"

والمعنى: ألا قام زيد^(٢)، ومنه قول الشاعر -من الطويل-:

ألا إن سرى ليلي فبت كئيبًا أحاذر أن تتأى النوى بغضوبا^(٣)

٥- بين (لا) النافية ومدخولها ذكر ذلك الهروي، واستشهد لذلك

بقول الشاعر - من البسيط -:

يا طائر البين لا إن زلت ذا وجلٍ من المقنص والقنصٍ محجوبا

ثم قال: "أراد: لا زلت، و(إن) زائدة" (٤).

٦- أن يقم بعد همزة الإنكار بين آخر الكلمة ومدة الإنكار التي

هي ياء وصلة لها؛ وذلك إذا كانت الكلمة مبنية، أو لا يظهر فيها الإعراب

كقولهم في إنكار (أنا) أنا إنيه. فهذا التركيب مكون من همزة الاستفهام

التي للإنكار، وضمير المتكلم (أنا) و(إن) المقحمة التي كسرت نونها لأجل

ياء الإنكار التي بعدها، ثم هاء السكت، ومن ذلك حكى عن الأعرابي الذي

قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنيه؟ منكرًا أن يكون رأيه

(١) ينظر شرح شواهد المغني ٢/٨٦.

(٢) وينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٤، وجواهر الأدب ص ٢٥٣، والمغني ص ٣٨.

(٣) لم أقف على نسبه، وهو في الجنى الداني ص ٢٣١، وجواهر الأدب ص ٢٥٣، والمغني ص ٣٨،

والمع ١/١٢٥، ٢/١١٨/ت/ د. عبد العال سالم مكرم، وذكر السيوطي في شرح شواهد

المغني ١/٨٦ أن (غضوب) اسم امرأة؛ ولذا لم يُصرف.

(٤) الأزهية ص ٥٢، والبيت لم أقف عليه في غير الأزهية.

على خلاف ذلك، ومن العرب من يقحم (إن) بين آخر الكلمة المعربة ومدة الإنكار، فيقول: أزيدٌ إنيهِ، ومنهم من يكسر التثوين ويستغني عن (إن) فيقول: أزيدُنيهِ^(١)

(الباء)

وهو حرف جر مبنى على الكسر، والأصل في جميع الحروف التي تقع في أوائل الكلم أن يكون بناؤها على الفتح؛ لخفته، نحو واو العطف وفائه، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وإنما كسرت الباء لمشابهتها لام الجر في الجر، وفي الزلاقة^(٢)، وفي لزوم كل واحد منهما الحرفية.

وإنما كسرت لام الجر مع المظهر للفرق بينها وبين لام الابتداء كما في نحو: "إن العبدَ لزيدٍ" أي هو في ملكه، وإن العبدَ لزيدٌ، أي هو زيد، فلو فتحت في الموضعين لالتبس معنى الملك بمعنى الابتداء.^(٣)

مواضع إقحام الباء

الأول: دخولها على الفاعل، وإقحامها في هذا الموضع تارة يكون واجباً، وتارة يكون جائزاً، وثالثة يكون ضرورة، وفيما يلي توضيح ذلك: فأما الواجب ففي فاعل "أفعل" في التعجب نحو قولهم: "أحسنَ بزيد"

(١) ينظر رصف المباني ص ١٩٢-١٩٣، والمغني ص ٣٨، ومع الهوامع ١١٨/٢.

(٢) الزلاقة هي طلاقة اللسان وخفته، وسميت بذلك؛ لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه، وحروف الزلاقة ستة، وهي المجموعة في قولهم: "مر بنفل". ينظر سر صناعة الإعراب ١/

(٣) وينظر سر صناعة الإعراب ١/١٤٤ و ٣٢٥-٣٢٦.

إذ إن أصله عند جمهور النحويين "أحسنَ زيدًا" أي: صار زيدًا ذا حُسْنٍ؛ فالهمزة فيه للصيرورة - كما في نحو: (أغدَّ البعير، وأبقلتِ الأرض) أي: صار البعير ذا غدة، وصارت الأرض ذات بقل - ثم غُيِّرَت الصيغة من الماضي إلى الأمر فصارت: "أحسنَ زيدًا" برفع زيد على الفاعلية فقَبِحَ إسناد لفظ الأمر إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل على جهة اللزوم؛ صوتًا للفظ عن الاستقباح (١).

وقد ورد منه في القرآن قوله تعالى: { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ } (٢) قال السمين الحلبي هذا لفظه أمرٌ ومعناه التعجب، وأصح الأعراب فيه كما تقرر في علم النحو: أن فاعله هو المجرور بالباء، والباء زائدة، وزيادتها لازمة إصلاحًا للفظ، لأن "أفعل" أمرًا لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا، ولا يجوز حذف هذه "الباء" إلا مع "أن" و"أن" (٣).

هذا، ومن يرى أن "أفعل" أمرٌ لفظًا ومعنى، وأن فيه ضمير المخاطب مستترًا، فالباء عنده للتعدية كالتي في نحو: "امرؤُ بزيد" (٤) فليست مما نحن فيه.

وأما الإقحام الجائز في الاختيار فله موضعان اثنان:
أحدهما - وهو الغالب - دخول الباء في فاعل "كفى" اللازم الذي

(١) وينظر سر صناعة الإعراب ١/١٤١، ومغني اللبيب ص ١٤٤، والتصريح ٣/٣٧٢.

(٢) مريم من الآية/٣٨.

(٣) الدر المصون ٧/٦٠٢.

(٤) وينظر المغني ص ١٤٤، والتصريح ٣/٣٧٢، والأشموني ٣/١٩.

بمعنى "حسب"، نحو: "كفى بالشيب زاجراً"، ومنه قوله تعالى: {كفى بالله شهيداً} (١)، وقوله تعالى: {وكفى بنا حاسبين} (٢)، قالوا في الأمثلة المذكورة: إنما هو: كفى الشيب، وكفى الله، وكفينا، ودليل زيادتها قول سحيم عبد بني الحساس - من الطويل :-

عُميرة ودّع إن تجهزت غاديا كفى الشيبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا (٣)
هذا، ولا تزد الباء في فاعل "كفى" المتعدي لواحد الذي بمعنى "أغنى"، ولا المتعدي لاثنين الذي بمعنى "وقى"، فمثال الأول وهو من شواهد ابن هشام قول الشاعر - من الوافر :-

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل (٤)

ومثال الثاني: قوله تعالى: {فسيكفيهم الله} (٥)، وقوله عز من قائل:

{وكفى الله المؤمنين القتال} (٦).

والآخر: دخول الباء على فاعل "فعل" الذي يُجرى مجرى "تعم وبئس" في إفادة المدح والذم، نحو: "حُبُّ بالعلم التفقه في الدين" و"حُبُّ العلمُ التفقه في الدين"

(١) الرعد من الآية/ ٤٣.

(٢) الأنبياء من الآية/ ٤٧.

(٣) البيت في ديوانه ص ١٦، وينظر هذه المسألة في الكتاب ٢٢٥/٤، وسر صناعة الإعراب

١/١٤١، وجواهر الأدب للإربلي ص ٤٤، ومغني اللبيب ص ١٤٥، وحاشية الصبان ٢/٢٢٢.

(٤) ينظر المغني ص ١٤٥، ولم يذكره السيوطي في شرح شواهد المغني، ولم أقف على نسبه.

(٥) البقرة من الآية/ ١٣٧.

(٦) الأحزاب من الآية/ ٢٥.

وهذا الإقحام جائز بقلة، ومنه ما ذكره ابن جني وابن هشام من قولهم: "مررت بأبيات جاد بهنَّ أبياتاً"، و"جُذُنَّ أبياتاً" (١).
وأما إقحام الباء على الفاعل للضرورة الشعرية ففي غير ما سبق ومنه قول قيس بن زهير _ من الوافر -:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبُونُ بني زيادٍ (٢)
حيث دخلت "الباء" على "ما" وهي فاعل "يأتيك" للضرورة، وجملة "الأنباء تنمي" معترضة بين الفعل وفاعله لا محلَّ من الإعراب. ومن ذلك أيضاً قول امرؤ القيس - من الطويل -:

ألا هل أتاهما والحوادث جمّة بأنَّ امرأ القيس بن تَمَلِّكٍ يَبْقَرًا (٣)
يريد: ألا هل أتاهما أن امرأ القيس بيقر، فـ "أن" واسمها وخبرها في محل رفع فاعل لـ "أتاهما" ودخلت الباء على الفاعل للضرورة.

الموضع الثاني: دخولها على المفعول به، وإقحامها في هذا الموضع تارة يكون مقبلاً، وتارة يكون سماعياً، فأما المقبّل ففي مفعول الأفعال الآتية "عَلِمْتُ وَعَرَفْتُ، وَجَهَلْتُ، وَسَمِعْتُ، وَتَيَقَّنْتُ، وَأَحْسَسْتُ" قاله

(١) ينظر سر الصناعة ١/١٤٢، وأوضح المسالك ٣/٢٨١.

(٢) البيت بهذه النسبة للسيوطي في شرح شواهد المغني ١/٣٢٨-٣٢٩، وهو في الكتاب ٢/٥٩، وسر الصناعة ١/٧٨، و٦٣١، ورفض المباني ص: ٢٢٧، والمغني ص: ١٤٦، وفي البيت شاهد آخر وهو إثبات حرف العلة مع الجازم ضرورة.

(٣) ليس في ديوانه وهو في شرح الرضي على الكافية ٤/٢٨٣، والإنصاف ١/١٧١، وضرائر الشعر لابن عصفور ص: ٦٣، ولسان العرب (ب ق ر)، والإقليد شرح المفصل لتاج الدين الجندي ٤/١٦٩٠، وقوله: "بيقراً": فعل ماضٍ اشبعت فتحة بنائه، يقال: يبقّر الرجل: إذا هاجر من أرض إلى أرض، وخرج إلى حيث لا يدري، أو نزل الحضر وأقام هناك، وترك قومه بالبادية.

الرضي (١).

وأما السماعي ففي غير ما ذكر، وقد ذكر ابن جني منه قوله تعالى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} (٢) قال: "تقديره - والله أعلم - ولا تلقوا أيديكم. وهذا واسع عنهم جدًا." (٣). وقال الرضي وهو يتحدث عن زيادة الباء: "وتزاد سماعًا بكثرة في المفعول به نحو: ألقى بيده، ونحو:

نحن بنو ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٤)
محل الاستشهاد زيادة الباء الثانية على المفعول به، وأما الأولى فللاستعانة، وقد استشهد المالقي بالبيت على مجيء الباء الأولى للاستعانة (٥)

ومما ورد من القرآن شاهدًا أيضًا على إقحام الباء في المفعول به سماعًا قوله تعالى: {وَهَزِيْٓءٍ إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ تُسَاقِطُ عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا} (٦)،

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٢٨٢.

(٢) البقرة من الآية: ١٩٥.

(٣) سر الصناعة ١/١٣٦.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٣٨٢، وما استشهد به بيتان من مشطور الرجز للناطقة الجعدي، وهما في ملحقات شعره. ينظر ديوانه ص ٢١٦، والمسائل النحوية والصرفية في مؤلفات ابن قتيبة - رسالة دكتوراه - بحوزتي.

(٥) ينظر رصف المباني ص ٢٢١.

(٦) مريم الآية/٢٥، وينظر الدر المصون ٧/٥٨٥، ومغني اللبيب ص/١٤٧، وتفسير أبي السعود ٥/٢٦٢.

وقوله تعالى: { فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ }^(١)، وقوله تعالى: { وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظَلَمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ }^(٢).

هذا وقد دخلت الباء على مفعول (كفى) المتعدي لواحد نحو: "كفى بالمرء عيباً أن يكون نماماً"، وقد ذكر الشيخ عباس حسن أن زيادة الباء في مفعول (كفى) غير مقبولة^(٣)، والأولى أن يجعل مقبولة؛ لوروده نثراً وشعراً، فمن وروده نثراً حديث النبي ﷺ الذي أورده ابن هشام: ((كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع)) والحديث أخرجه الترمذي^(٤) ومن وروده شعراً قول الشاعر - من الكامل -:

وكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا حبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا^(٥)

الموضع الثالث: أن تزداد في المبتدأ الواقع بعد (إذا) الفجائية، وبعد

(كيف)، وذلك في قولهم: "خرجتُ فإذا يزيد" و"كيف بك إذا كان كذا".^(٦)

الموضع الرابع: أن تزداد في الخبر، وإقحامها في هذا الموضع

(١) الحج من الآية/١٥، وينظر مغني اللبيب ص: ١٤٧، وقال أبو السعود في تفسير قوله تعالى: "

{ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ } فليمدد حبلاً إلى سقف بيته" تفسير أبي السعود ٩٩/٦.

(٢) الحج من الآية: ٢٥، وينظر الدر المصون ٢٦٠/٨، ومغني اللبيب ص ١٤٧.

(٣) النحو الواقي ٤٩٥/٢.

(٤) ينظر سنن أبي داود ٢٩٨/٤٤، ومغني اللبيب ص ١٤٨.

(٥) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ١/٣٣٧ إلى كعب ابن مالك، وهو من شواهد شرح

التسهيل ١٥٤/٣، والمغني ص ١٤٨.

(٦) ينظر المغني ص ١٤٨، والنحو الواقي ٤٩٦/٢.

قياسي وسماعي .

فأما القياسيُّ ففي غير الموجب، ويكثر ذلك في الخبر المنفي —
(ليس) و(ما) أختها نحو "ليس زيد بقائم"، و"ما زيد بقائم"، (١) وقد ورد
في القرآن قوله تعالى: {ألسْتُ بربكم} (٢)، وقوله تعالى: {أليس الله بكاف
عبده} (٣) وقوله تعالى: {وما الله بغافل عما تعملون} (٤)، وقوله تعالى:
{وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين} (٥)، ذكر ابن جنبي في سر الصناعة
أن (الباء) فيما ذُكر ونحوه قد جيء بها توكيدًا للكلام، ولم تحدث معني.
وتزاد بقلة في خبر (لا) وخبر الفعل الناسخ المنفي، فمن زيادتها
في خبر (لا) قول الشاعر وهو سواد بن قارب - من الطويل -:

وكن لي شفيعًا يوم لا ذو شفاعه بمغنٍ فتيلًا عن سواد بن قارب (٦)
فـ (الباء) في: (بمغنٍ) مقحمة بين اسم لا وخبرها، و(فتيلًا) مفعول
(مغنٍ) .

ومن زيادتها في خبر الناسخ المنفيُّ قول الشنفرى - من الطويل -:

(١) ينظر سر صناعة الإعراب: ١: ١٣٣، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٨٢،
وشرح التسهيل لابن مالك ٣٨٢/١، ورفص المباني ص: ٢٢٥، والمغني ص ١٤٩ .
(٢) الأعراف من الآية/ ١٧٢ .
(٣) الزمر من الآية/ ٣٦ .
(٤) البقرة من الآية/ ١٧٧ .
(٥) يوسف من الآية/ ١٧ .
(٦) ينظر شرح ابن عقيل / ٢٨٦، أوضح المسالك / ٢٩٤/١، والتصريح / ٦٦٩/١،
والأشموني / ٢٥١/١ .

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشعُ القومُ أعجلُ (١)
حيث دخلت الباء على (أعجلهم) وهو خبر (أكن) المنفي بلم، وقول
دريد بن الصمة -من الطويل-:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد (٢)
حيث دخلت الباء في (قعدد) وهو المفعول الثاني لـ (يجد) المنفي
بلم.

هذا، وقد أقحمت في خبر (أن) من قوله تعالى: { أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ
الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِبْ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّبَ
الْمُوتَى } (٣) وهذا من إجراء الشيء على ما هو في معناه؛ لأن معنى (أو
لم يروا أن الله): أو ليس الله؛ بدليل أنه جاء مصرحاً به في موضع آخر
كقوله تعالى: { أَوْ لَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ } (٤).

وقد تدخل على الخبر بعد (هل)؛ لشبهها بحرف النفي نحو: "هل زيد

بقائم" ومن ذلك قول الفرزدق - من الطويل -:

يقول إذا اقلولتى عليها وأقردت
ولا هل أخو عيش لذيد بدائم (٥)
ويروى الشطر الثاني * ألا ليت ذا العيش اللذيد بدائم *

(١) البيت من قصيدته المشهورة (لامية العرب)، وينظر شرح التسهيل ٣٨٢/١، والمغني

ص ٧٢٨، وشرح شواهد المغني ٨٩٩/٢.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٢٩٦/١، والتصريح ٦٧٠/١، والأشعري ٢٥١/١.

(٣) الأحقاف من الآية/٣٣.

(٤) يس من الآية/٨١، وينظر شرح التسهيل ٣٨٣/١، والتصريح ٦٧٤/١.

(٥) البيت في ديوانه ص ٨٦٣، وهو من شواهد شرح التسهيل ٣٨٣/١، والمغني ص ٤٥٩.

وبهذه الرواية استشهد بعض النحويين على جواز إقحام (الباء) بندرة
في خبر (ليت). (١)

وأما السماعي ففي الخبر الموجب، فقد دخلت الباء على خبر المبتدأ،
وجعل منه قوله تعالى: {جزاء سيئة مثلها} (٢) فقد ذهب أبو الحسن
الأخفش إلى أن الباء زائدة، وتقديره عنده: جزاء سيئة مثلها، بدليل قوله
تعالى في موضع آخر: {جزاء سيئة سيئة مثلها} (٣)
ولا تخفى وجهة ما ذهب إليه الأخفش، وصحة استدلاله، إلا أن
الباء في الآية تحتمل أن تكون أصلية، وهي ومجرورها متعلقان باستقرار
محذوف هو الخبر، وكأنه قال: جزاء سيئة كائنٌ بمثلها (٤).

وذكر ابن مالك وابن هشام والشيخ خالد الأزهري والأشموني
وغيرهم دخولها بندور على خبر (إن)، و(لكن) واستشهدوا لذلك بقول
امرئ القيس - من الطويل -:

فإن تتأ عنها حقة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

فدخلت (الباء) على (المجرب) وهو خبر (إن)، وقول الشاعر - من

الطويل -:

(١) ينظر أوضح المسالك ٢٩٩/١، والتصريح ٦٧٢/١، والأشموني ٢٥٢/١.

(٢) يونس من الآية ٢٧.

(٣) الشورى من الآية ٤٠، وينظر معاني القرآن للأخفش ص ٣٤٢، وسر صناعة

الإعراب ١٣٨/١، والمغني ص ١٤٩.

(٤) وينظر مراجع الحاشية السابقة.

ولكنَّ أجراً لو فعلت بهيِّنٍ وهل ينكر المعروف في الناس والأجر (١)
فدخلت الباء في (هين) وهو خبر لكن المشددة. وبهذا نفرغ من
الكلام على زيادة الباء في الخبر.

الموضع الخامس: الحال المنفيُّ عاملها، وهو جائز بقلة، ذكر ذلك
ابن مالك في شرح التسهيل، ووافقه في المساعد ابن عقيل، كما في قول
القحيف العقيلي - من الوافر - :

فما رجعت بخائبة ركابُ حكيم بن المسيب منتهاها (٢)
إذ لو حذف الباء وقيل: فما رجعت خائبةً ركابُ لكان المعنى
صحيحاً، فدلَّ ذلك على أن الباء مقحمة.

الموضع السادس: دخولها على لفظين من ألفاظ التوكيد المعنوي هما
(النفس والعين) وذلك نحو: "خرج الوالي بنفسه يتفقد أحوال الرعية"
و"سمعت من أخيك هذا الكلام بعينه". ودخولها في هذا الموضع جائز
بقلة (٣).

تنبيه : لا يخفى أنه يمكن رد الباء المقحمة سماعاً في بعض الشواهد
التي ذكرتها ونحوها مما تركت إلى بعض معانيها الأصلية، ولكنني اكتفيت

(١) ينظر شرح التسهيل ٣٨٥/١، وأوضح المسالك ٢٩٧/١، والتصريح ٦٧١/١-٦٧٢،
والأشعري ٢٥٢/١، والهمع ١٢٧/١، والشاهد الأول في شرح ديوان امرئ القيس ص ٢٦، والثاني
لم أقف على قائله.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣٨٥/١ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٨/١، والمغني ص ١٤٩، وشرح
أبيات المغني ٣٣٩/١، ونسبه إلى قحيف محققو الكتب المذكورة أخذاً عن خزانة الأدب ٤/٢٤٩.

(٣) وينظر المغني ص ١٥٠، والنحو الوافي ٢/٤٩٣ و٤٩٦.

باختيار ما عليه الأكثرون، وما هو أوضح في الدلالة والبيان؛ إذ لو تحدثت عن التوجيهات والتخريجات لكل شاهد لكان ذلك بعداً عن المقصود، وميلاً عن المراد؛ إذ إن الغرض هنا هو ذكر مواضع الإقحام.

(الفاء)

الفاء المقحمة حرف مهمل مبني على الفتحة، ويقحم في المواضع

الآتية:

الأول: في خبر المبتدأ سواء أكان أمراً أم نهياً أم لا، نحو: "زَيْدٌ فقائمٌ، وزَيْدٌ فاضربه، وزَيْدٌ فلا تظلمه". وقد عزا ذلك إلى الأخفش كثير من النحويين منهم ابن جني وابن مالك والرضي وابن هشام وابن عقيل؛ فقد حكى: "أخوك فَوَجَدَ" (١)، ووافقه ابن مالك وأنشد قول الشاعر - من الطويل:-

يموت أناس أو يشيب فتاهمُ ويحدث ناسٌ والصغير فيكبر (٢)
وقيد الفراء والأعلم وآخرون الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً؛
فالأمر كقول الشاعر - من الطويل:-
وقائلةٌ خولانُ فانكح فتاتهمُ وأكرومة الحيين خلواً كما هيا (٣)

(١) ينظر سر الصناعة ٢٦٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٣/٤، والمعني ص ٢١٩، والمساعد ٢٤٦/١.

(٢) لم أف على قائله، وينظر شرح التسهيل ٣٥٦/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٦٥٣/٢، والدرر اللوامع ٤١٩/٢.

(٣) لم أف على قائله وهو من شواهد الكتاب ٧٠/١، ٧٢، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٤/٤، ورفض المباني ص ٤٤٩، والمعني ص ٢١٩، والمساعد ٢٤٧/١.

فقد أتت الفاء مقحمة بين المبتدأ (خولان) والخبر (انكح) وهو جملة فعلية طلبية نوع الطلب فيها أمر، والتقدير: (خولانُ انكح).
ووجهه بعض النحويين على عدم زيادة الفاء، وأعربوا (خولان) خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هؤلاء خولان فانكح، فالفاء عاطفة جملة فعلية على جملة اسمية. (١)

ومثله قول عدي بن زيد العبادي - من الخفيف :-

أرَوَّاحٌ مُودِّعٌ أم بكورُ أنت فلانظر لأي ذاك تصيرُ (٢)

فقد أقحمت الفاء في خبر المبتدأ (انظر) وهو جملة فعلية فعلها أمر،

قال ابن هشام: "وحمل عليه الزجاج { هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ } (٣) ."

وتحتل الآية أوجهًا إعرابية أخرى ذكرها الزجاج، وذلك أن "هذا"

يجوز أن يكون في موضع رفع ، ويجوز أن يكون في موضع نصب.

فإن كان في موضع رفع فيحمل على أنه مبتدأ وخبره إما أن يكون

جملة "ليذوقوه" والفاء زائدة مثل قوله تعالى: { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا

أَيْدِيَهُمَا } (٤)، وإما أن يكون "حميم" على معنى هذا حميم وغساق فليذوقوه،

وعلى هذا الوجه تكون جملة "فليذوقوه" جملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

وإن كان في موضع نصب فيحمل على أنه مفعول به لفعل محذوف

(١) وينظر المعنى ص ٢٢٠، والمساعد ٢٤٧/١، وشرح شواهد المعنى ٤٦٨/١.

(٢) من شواهد المعنى ص ٢٢٠، والنسبة من شرح شواهد المعنى للسيوطي ٤٦٩/١، ورواية الشطر

الثاني: "لك فاعمد لأي حال تصير" وليس فيه شاهد لما نحن فيه.

(٣) سورة ص الآية/ ٥٧.

(٤) المائدة من الآية/ ٣٨.

يفسره ما بعده على معنى فليذوقوا هذا فليذوقوه كقوله تعالى: {وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ} (١)

الثاني: أن تقحم في جواب (لَمَّا) ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل، وابن هشام في المغني واستشهدا لذلك بقول الشاعر - من الكامل -:

لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرْمُها فتركتُ ضاحي جلدِها يتذبذبُ (٢)
فالفاء في "فتركت" مقحمة زائدة ودليل زيادتها كما يقول - ابن هشام - أن الفاء لا تدخل في جواب (لَمَّا)، ونقل الدسوقي عن الدماميني قوله: "لا نسلم أن الفاء زائدة بل عاطفة على محذوف أي: ضربتها فتركتُ، أي أنها لما اتقى بيدٍ عظيمٍ جرْمها أي جسمها ضربتها بالسيف فتركتُ جلدِها الضاحي أي البارز الظاهر يتذبذبُ أي: يتحرك يروح ويجيء." (٣)

الموضع الثالث: أن تُقَحَمَ بين الفعل ومعموله المتقدم عليه، وذلك مستفاد مما مثل به ابن جني حيث ذكر أن زيادة الفاء قد جاء مجيئاً حسناً، قال: "ومن ذلك قولهم: زيذاً فاضرب، وعمرًا فاشكر، وبمحمد فامرر؛

(١) البقرة من الآية ٤١/. وينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/٣٣٨-٣٣٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٥٦، وهو في المغني ص ٢٢٠، وكذا في شرح شواهده للسيوطي ١/٤٧٣ بغير نسبة، والجِرمُ: الجسد، وجمع القلة (أجرام)، وجمع الكثرة (جروم وجُرم). والضاحي الظاهر البارز، وضاحي كل شيء ما برز منه. والتذبذب: التحرك. ينظر اللسان (جرم) و(ض ح ا) و(ذ ب ب) وحاشية الأمير على المغني ١/٤٣١.

(٣) حاشية الدسوقي ١/١٧٨.

وعلى هذا قوله عز اسمه: { وَثِيَابَكَ فَطَهَّرْ } (١) أي: وثيابك طهر، {
وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} (٢)، أي: والرجز اهجر، { وَلِرَبِّكَ فَاصْبِرْ } (٣) أي: لربك
اصبر". (٤)

الرابع: أن تقم بين (إذا) الفجائية والجملة التي قبلها، وإقامها في
هذا الموضع لازم، فليس دخولها كخروجها، ويعزى ذلك إلى أبي علي
الفارسي وأبو عثمان المازني واختاره ابن جني؛ قال ابن جني: "تقول
العرب: (خرجت فإذا الأسد) واختلف العلماء في هذه الفاء، فذهب أبو
عثمان إلى أنها زائدة، وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد
دخولها في جواب الشرط، وذهب مبرمان إلى أنها عاطفة. وأصح هذه
الأقوال قول أبي عثمان" (٥) وعلل اختياره بأن إذا التي للمفاجأة تأتي
للإتباع، أي لربط الجواب بالشرط بدلالة قوله عز وجل: { وَإِنْ تُصِيبْهُمْ
سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ } (٦) كما أن (الفاء) في قولك: إن
تحسن إليّ فأنا أشكرك، إنما جاز الجواب بها لما فيها من معنى الإتياع،
وإذا كانت (إذا) هذه التي للمفاجأة للإتباع فالفاء في قولنا: "خرجت فإذا
زيد" زائدة؛ لأنك قد استغنيت بما في إذا من معنى الإتياع عن الفاء التي

(١) المدثر الآية/٤.

(٢) المدثر الآية/٥.

(٣) المدثر الآية/٧.

(٤) سر الصناعة/١/٢٦٠.

(٥) سر الصناعة/١/٢٦٠.

(٦) الروم من الآية/٣٦.

تفيد معنى الإتياع كما استغني عنها في قوله عزَّ اسمه {إِذَا هُمْ يَقْتَنُونَ}. هذا، ولم يكتف ابن جني بالتعليل لكون الفاء زائدة في هذا الموضع، وإنما راح يُفند قول أبي إسحاق الزيادي: إن الفاء للسببية المحضة كفاء الجواب، وقول مبرمان: إن الفاء عاطفة.

تنبيهان:

أحدهما: نسب ابن هشام إلى مبرمان وأبي الفتح ابن جني القول بأن الفاء في: "خرجت فإذا الأسد" عاطفة، قال: "وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح"^(١). وهذه النسبة إلى ابن جني خطأ؛ فهو يرى أن الفاء زائدة كما ذكر، كما يرى أن مذهب مبرمان سقوطه أظهر من سقوط مذهب الزيادي، ووجه هذا الحكم بقوله: "وذلك أن الجملة التي هي "خرجت" جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك: "فإذا زيد" جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: "زيد" وخبره "إذا"، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل فتُعطف عليها."^(٢)

والآخر: نسب ابن هشام إلى أبي إسحاق القول بأن (الفاء) في المثال المذكور للسببية المحضة كفاء الجواب، وهو المذهب المختار عنده. وقد ترجم المحققان في الحاشية لأبي إسحاق هذا فقالا: "هو إبراهيم بن السري الزجاج، وقد سبقت ترجمته"^(٣).

(١) المغني ص ٢٢١.

(٢) سر الصناعة ١/٢٦٣.

(٣) المغني ص ٢٢١.

وهذه الترجمة خطأ؛ فالصواب أن أبا إسحاق المذكور هنا هو أبو إسحاق الزيادي كما نص عليه ابن جني في سر الصناعة.
الموضع الرابع: أن تقحم بين ثم العاطفة والمعطوف عليه، ذكر ذلك ابن جني وابن مالك وأنشدا قول زهير -من الطويل-:

أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى فَنَمُّ إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا (١)
قال ابن مالك: "وزعم الأخفش أن الزائد في هذا البيت (ثم) لا (الفاء)، والفاء أولى بالزيادة؛ لأن زيادتها قد كثرت، وزيادة (ثم) لم تكثر، ولأن زيادة حرف واحد أولى من زيادة ثلاثة أحرف".

هذا ما سنح لي من مواضع إقحام الفاء، وهي ليست مواضع إجماع من النحاة كما ذكر. ولم أشأ أن أذكر الآراء التي وقفت عليها فيما استشهد به على زيادة الفاء خشية الخروج عن المقصود؛ إذ الغرض التنبيه على مواضع الإقحام سواء التي أجمع عليه النحويون أم التي أثبتتها بعضهم.

(الكاف)

هو حرف جر زائد للتوكيد بمنزلة الباء في خبر ليس، يقول ابن مالك: "وقد تزداد إن أمن اللبس بكون الموضع غير صالح للتشبيه" (٢)، وقد سمع إقحامه في مواضع:

(١) سر الصناعة ١/٢٦٤، وشرح التسهيل ٣/٣٥٦، وشرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ٢/٦٥٤، ويروى الشطر الثاني في الديوان هكذا: وأني إذا أصبحتُ أصبحتُ غاديا. وليس فيه شاهد لما نحن فيه

(٢) شرح التسهيل ٣/١٧٠

أولها: بين المبتدأ والخبر في الحال أو في الأصل، فمن الأول قول
رؤبة:

لواحق الأقراب فيها كالمق (١)

قال ابن جنبي: "والمق: الطول. ولا يقال: في الشيء كالطول،
وإنما يقال: فيه طول، فكأنه قال: فيها مقق، أي طول." (٢)
ومنه أيضاً نحو: (لي عليه كذا) حيث دخلت (الكاف) على المبتدأ
المؤخر على جهة اللزوم، ولما كانت زائدة مقحمة لم تفتقر إلى متعلق،
كالباء في نحو: أكرم بزيد، هي زائدة مقحمة على جهة اللزوم ولا تفتقر
إلى متعلق، يقول ابن جنبي: "ومن زيادة الكاف أيضاً قولنا: لي عليه كذا
وكذا، فالكاف زائدة؛ لأنه لا معنى للتشبيه في هذا الكلام، إنما معناه: لي
عليه عدد ما، فلا معنى للتشبيه هنا، وإذا لم يكن هنا تشبيه فالكاف زائدة،
إلا أنها زيادة لا زمة." (٣).

ومن الثاني قوله عز وجل: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } (٤) ذكر الأكثرون
أنَّ المعني: ليس شيءٌ مثله. ولو لم تكن الكاف مقحمة لَلَزِمَ إثبات المثل

(١) في ديوانه ص ١٠٦، و يُنظر سر الصناعة ١/٢٩٢، والإنصاف ١/٢٩٩، وشرح
التسهيل ٣/١٧٠، وجواهر الأدب ص ١٤٨، والأشعري ٢/٢٢٥، واللسان (مقق) وشواهد ابن
عقيل ص ١٤٩، والشاعر يصف خيلاً واللواحق: جمع لاحقة وهي الضوامر من الخيل، والأقرب
جمع قُرْب - بضم القاف وضم الراء أو سكوفها - : الخاصة، والمقق: الطول الفاحش فيه رقة.
ينظر حاشية الصبان ٢/٢٢٥.

(٢) سر الصناعة ١/٢٩٢

(٣) السابق ١/٣٠٣.

(٤) الشورى من الآية/ ١١.

إذ يكون المعني: ليس شيءٌ مثلَ مثله، وهو محال، وإنما زِيدت الكاف لتوكيد نفي المثل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا (١).

الموضع الثاني: بين الفعل وفاعله، ذكر ابن مالك منه قول النبي ﷺ في إحدى الروايتين: ((يَكْفِي كَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ)) قال: "يريد يكفي الوجه واليدين، وهي الرواية الأخرى". (٢)

الموضع الثالث: بين الحال وصاحبها ومن ذلك ما حكاه الفراء من أنه سئل بعض العرب: كيف يصنعون الأقط؟ فقال: كهين، أي هينًا، (٣) فـ(هينًا) حال، والعامل فيه فعل مقدر أي: نصنعه هينًا .

الموضع الرابع: بين الصفة وموصوفها، قد جعل ابن مالك منه قوله تعالى: { وَخُورٌ عَيْنٌ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ } (٤)

الموضع الخامس: أن يقم بين المضاف والمضاف إليه ومنه قول

الراجز:

فصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ (٥)

(١) سر الصناعة ٢٩١/١، وشرح التسهيل ١٧٠/٣، وشرح ابن عقيل ٢٧/٢، ورسف المباني ص ٢٧٧-٢٧٨، والمغني ص ٢٣٧-٢٣٨، والأشموني ٢٢٤/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٧٠/٣.

(٣) يُنظر معاني القرآن ٤٦٦/١، وشرح التسهيل ١٧٠/٣، وجواهر الأدب ص ١٤٨، وشرح ابن عقيل ٢٨/٢.

(٤) الواقعة الآيتان ٢٢/٢٣، وينظر شرح التسهيل ١٧٠/٣.

(٥) البيت منسوب في الكتاب ١/٤٠٨ إلى حميد الأرقط، ونسبه البغدادي في الخزانة ٢٧٠/٤ إلى رؤية، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١، وينظره في سر الصناعة ٢٩٦/١، ورسف المباني ص ٢٧٧، والمغني ص ٢٣٨.

قال ابن جني: "قلا بد فيه من زيادة الكاف، فكأنه قال: فصُيِّروا مثل عصفٍ مأكول، فأكد الشبه بزيادة الكاف، كما أكد الشبه بزيادة الكاف في قوله تعالى: { لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ } (١) إلا أنه في الآية أدخل الحرف على الاسم، وهذا شائع، وفي البيت أدخل الاسم وهو (مثل) على الحرف وهو (الكاف)، فشبه شيئاً بشيء" (٢).

تنبيه: قد أقحمت الكاف في هذا الموضع بين المضاف (مثل) والمضاف إليه (عصف) فبماذا جرَّ (عصف)؟ أبحرف الجر أم بالإضافة؟ التحقيق أنه مجرور بالكاف وإن كانت زائدة؛ والدليل على ذلك أن جميع حروف الجر في أي موضع وقعن فيه زوائد لا بد أن يجررن ما بعدهن، فكذا الكاف، و(مثل) في هذه الحالة وإن لم تكن مضافة في اللفظ فإنها مضافة في المعنى، وجارة لم هي مضافة إليه في التقدير، فلما جاءت (الكاف) تولَّتْ هي جرَّ (العصف)، وبقيت (مثل) غير جارة ولا مضافة في اللفظ (٣).

الموضع السادس: أن يقحم بين إلا وما بعدها، ومن ذلك ما ذكره ابن جني حيث قال: "ومن زيادة الكاف قول الشاعر:

من كان أسرع في تفرُّقِ فالجِ فلَبُونُهُ جَرِبَتْ مَعًا وَأَغْدَتْ
إلا كناشرة الذي ضيَعْتُمْ كالغصن في غلوائه المُتَنَبِّتِ (٤)

(١) الشورى من الآية/ ١١.

(٢) سر الصناعة ١/ ٢٩٦.

(٣) المرحع السابق بتصرف.

(٤) من الكامل وهما معزوان في الكتاب ٢/ ٣٢٨ إلى عتر بن دجاجة المزني.

إنما تقديره: إلا ناشرة، والكاف زائدة، ونحوه أيضًا قول الآخر:

لولا ابن حارثة الأمير لقد أغضيت من شتمي على رَغْمٍ

إلا كمُعْرِضٍ المحسَّرَ بكَرَهُ عمدًا يسببني على ظُلْمٍ (١)

الكاف زائدة، وتقديره: إلا معرضًا. وكذلك قول الآخر:

إلا كخارجة المكفَّف نفسه وابنِي قبيصة أن أغيب ويشهدا (٢)

الكاف زائدة، وتقديره: إلا خارجة، وهذا كله من الاستثناء المنقطع

عن الأول، معناه (لكن) (٣)

السابع: أن يقحم بين العاطف والمعطوف، وجُعِلَ منه قوله تعالى:

{أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا} (٤) إذ تقدير الكلام -

والله أعلم - ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم.. أو الذي مر على قرية (٥).

هذا، وفي الآية ثلاثة أوجه أخرى ذكرها السمين:

أحدها: أنه عطف على المعنى، والتقدير: هل رأيت كالذي حاج

إبراهيم أو كالذي مر على قرية، وعزا هذا الوجه إلى الكسائي والفراء.

الثاني: أن الجار والمجرور منصوب على إضمار فعل، ونسبه إلى

أبي البقاء العكبري والزمخشري.

الثالث: أن الكاف اسم بمعنى مثل والتقدير: ألم تر إلى الذي حاج أو

(١) من الكامل وهما للناطقة الجعدي ينظر شعره ص ٢٣٤.

(٢) من الكامل أيضًا وهو للأعشى، ينظر الديوان ص ٢٨١.

(٣) سر الصناعة ١/٣٠٢-٣٠٣.

(٤) البقرة من الآية/٢٥٩.

(٥) وينظر الدر المصون ٢/٥٥٧، وتفسير أبي السعود ١/٢٥٢.

إلى مثل الذي مرَّ. وعزاه إلى الأخفش ، وقال وهو الصحيح من جهة الدليل، ومذهب الأخفش في معاني القرآن أنها زائدة (١).

(اللام)

اللام المقحمة هي تعمل الجر لاختصاصها بالأسماء، وهي عند جمهور العرب مبنية على الكسر مع الاسم الظاهر وياء المتكلم نحو: الكتاب لمحمدٍ ولي، مفتوحة مع غير ياء المتكلم من الضمائر نحو: الكتاب لَكَ وَلَهُ وَلَنَا.

وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة كالباء والفاء واللام والواو..إلى آخره أن يكون متحركاً؛ لتعذر سكونه، وأن يحرك بالفتح؛ لتقل الضمة والكسرة، وإنما كسرت باء الجر ولامه؛ لموافقة معمولها، وبقيت اللام الداخلة على المضمرة على فتحها؛ لأمرين:

أحدهما: أن الضمير يردُّ الأشياء إلى أصولها، وقد ذُكر أن أصل حركة اللام الفتحة.

والآخر: أن الداخلة على الضمير لا تلتبس بغيرها من اللامات؛ إذ الضمير المجرور غيرُ الضمير المرفوع، بخلاف الداخلة على الظاهر فإنها لو فُتِحَتْ لالتبست بلام الابتداء (٢).

مواضع إقحام اللام

الأول: بين المفعول به وعامله، وإقحامه في هذا الموضع إما أن

(١) ١٨٢/١

(٢) وينظر سر الصناعة ١/٣٢٥، وشرح الرضي على الكافية ٤/٣٨٣، وجواهر الأدب ص ٧٠-٧١، وينظر ما ذُكر في حركة (الباء) ص ٢٦ من هذا البحث.

يكون مطردًا مقيسًا، وإما أن يكون مقصورًا على السماع. فأما ما هو مطرد مقيس فهو اللام المقحم لتقوية العامل، وإلحاقه في هذا الموضع شرطان:

أحدهما: أن يكون العامل متعديًا إلى مفعول واحد.

والآخر: أن يكون العامل قد ضعُف. وضعفه من وجهين:

الوجه الأول: تأخيره عن معموله.

والوجه الآخر: كونه فرعًا في العمل، فمثال الأول قوله تعالى: {أَخَذَ

الْأَلْوَابِحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ} (١)، وقوله

تعالى: {أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} (٢)، ومثال الثاني قوله

تعالى: { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ } (٣) وقوله تعالى: { نَزَّاعَةً

لِلشَّوَى } (٤) وقوله تعالى: { فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ } (٥) وقوله تعالى: { سَمَاعُونَ

لِلْكَذِبِ أَكَالُونَ لِلْسُّحْتِ } (٦) وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى:

{ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ } (٧). هذا وقد نقل الإربلي والمرادي وابن هشام عن

(١) الأعراف من الآية/١٥٤.

(٢) يوسف من الآية/٤٣.

(٣) البقرة من الآية/٩١.

(٤) المعارج الآية/١٦.

(٥) البروج الآية/١٦.

(٦) المائدة من الآية/٤٢.

(٧) سورة سبأ من الآية/٧٨. وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٨، وجواهر الأدب ص ٧٧،

والجنح الداني ص/١٠٥-١٠٦، ومغني اللبيب ص ٢٨٥

ابن مالك أنه لا تزداد لام التقوية مع عامل يتعدى لاثنتين؛ لأنها إن زِيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل إلى اثنتين بحرف واحد، وإن زِيدت في أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح، وإيهام غير المقصود. (١)

وأما ما هو مقصور على السماع فهو ما لم يتحقق فيه ذانكم الشرطان ومنه قوله تعالى: {قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ} (٢)؛ لأن (رَدِفَ) بمعنى تَبَعَ وهو يتعدى بنفسه، وقد أَقَمَتُ اللام بينه وبين مفعوله الذي هو ضمير المخاطبين (كم). ذكر ذلك المبرد ووافقه ابن مالك والرضي (٣). وخالفهم ابن هشام ذاكراً أن اللام ليست زائدة؛ وذلك لأنه يرى أن (ردف) ضَمَّنْ معنى (اقترب) فهو مثل: {اقترب للناس حسابهم} (٤) وعليه فاللام في الآية عنده للتعدية أو بمعنى (من).

ومنه أيضاً قول الشاعر - من الطويل -:

ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عودَ الدهرِ فالدهرُ كاسِرُهُ (٥)
فقوله: (ليكسر) مفعول (رجا) وهو يتعدى بنفسه، والأصل: رجا

(١) ينظر جواهر الأدب ص ٧٧، والجنى الداني ص/١٠٧، والمغني ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٢) النمل من الآية/٧٢.

(٣) ينظر المنتضب للمبرد ٣٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٨٥.

(٤) الأنبياء من الآية/١، وينظر مغني اللبيب ص ٢٨٥.

(٥) نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٥٧٩ لثُصَيَّبِ الأسود ثم ذكر أنه في المؤلف والمختلف للآمدي عزو هذا البيت إلى توبة بن الحمير من أبيات قالها في ليلي الأخيالية. " وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٣، والمغني ص ٢٨٤.

كسَرَ عودِ الدهر، فاللام مقحمة بين الفعل ومفعوله. ومنه أيضاً قول ابن
ميادة يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك - من الكامل -:

وملكت ما بين العراق ويثربِ مُكّاً أجار لمسلم ومعاهد^(١)
فقوله: (أجار لمسلم) أصله: أجار مسلماً فاللام مقحمة بين الفعل
ومفعوله.

الموضع الثاني: اللام المقحمة بين المتضايفين في النفي والنداء
فأما التي أقحمت بين المتضايفين في النفي فقد مُثِّل لها بقولهم: "لا
أبا لك" و"لا يَدِّي لك بالظلم" و"لا أبا لزيد" و"لا أخا له". فاللام في كلِّ
مقحمة بين المضاف الذي هو اسم (لا) والمضاف إليه. يقول سيبويه: "
باب المنفي المضاف بلام الإضافة

اعلم أن التثوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلامَ
لك، كما يقع من المضاف الى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثلَ زيد. والدليل
على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامِي لك، ولا مُسلمِي لك.
وزعم الخليل - رحمه الله - أن النون إنما ذهبت للإضافة، ولذلك
ألحقت الألف التي لا تكون إلا في الإضافة؛ وإنما كان ذلك من قَبْلِ أن
العرب قد تقول: لا أباك، في معنى لا أبا لك، فعلموا أنهم لو لم يجيئوا
باللام لكان التثوين ساقطاً كسقوطه في لا مِثْلَ زيد، فلما جاءوا بلام
الإضافة تركوا الاسم على حاله قَبْل أن تجيء اللام؛ إذ كان المعنى واحداً،
وصارت اللام بمنزلة الاسم الذي تُثني به في النداء، ولم يُغَيِّرُوا الأول عن

(١) ينظر الأغاني ٢/٣٢٦-٣٢٧، وشرح شواهد المغني ص ٥٨٠، وهو من شواهد الجني الداني

حاله قبل أن تجيء به، وذلك قولك: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ (١).
ومن شواهد إقحام اللام بين المتضايفين في النفي قول زهير - من
الطويل -:

سَمْتُ تَكَالِيفَ الْحَيَاةِ وَمَنْ يَعِشُ ثَمَانِينَ حَوْلًا - لَا أَبَا لَكَ - يَسْأَمُ (٢)
ومنه قول جرير - من البسيط -:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِي - لَا أَبَا لَكُمْ - لَا يُلْقِينَكُمُ فِي سُوءَةِ عَمْرٍ (٣)
وأما اللام التي أقحمت بين المتضايفين في النداء فقولك: يَا وَيْحَ
لَزِيدٍ، وَيَا بؤْسَ لِعَمْرٍ (٤)
ومن شواهد إقحام اللام بين المتضايفين في النداء قول النابغة
الذبياني - من البسيط -:

قالت بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ يا بؤس للجهل ضرارًا لأقوام (٥)
قال ابن جني في الخصائص: "أراد يا بؤس الجهل، فأقحم لام
الإضافة تمكينًا واحتياطًا لمعنى الإضافة".

(١) الكتاب ٢/٢٧٦، وينظر المقتضب ٤/٣٧٣، وسر صناعة الإعراب ١/٣٣٢، وجواهر الأدب
ص ٧٨،

(٢) في ديوانه ص ٣٠، وشرح المعلقات للزوزني ص ٩٨.

(٣) في ديوانه ص ٢٨٥ وينظر الخصائص ١/٣٤٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/١٠، والمغني ص
٢٨٦.

(٤) وينظر الأزهية ص ٢٣٧، ووصف المباني في شرح حروف المعاني ص: ٣١٨ - ٣١٩.

(٥) البيت في ديوانه ص ١٠٥، وهو من شواهد الكتاب ٢/٢٧٨، والخصائص ٣/١٠٨، واللسان

ومثله قول سعد ابن مالك - من مجزوء الكامل :-

يا بؤس للحرب التي وضعت أراها فاستراحوا (١)
(لا)

(لا) المقحمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
مواضع إقحامه

الأول: بين الواو العاطفة ومعطوفها بعد النفي سواء أكان سقوطها غير مغل بالمعنى أم مخلا، فالأول كما في قوله تعالى: {وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ} (٢) وإنما حكم بزيادة الواو هنا لأن استوى من الأفعال التي تطلب اسمين، أي لا تليق بفاعل واحد نحو (اختصم)، فعلم أن (لا) مقحمة. (٣)

والثاني كما في نحو: "ما جاءني زيد ولا عمرو"؛ ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، إذ لو قيل: ما جاني زيد وعمرو بدون زيادة (لا) لاحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المراد نفي المجيء عن المعطوف والمعطوف عليه مطلقاً أي سواء أكان مجيئهما في حالة اجتماعهما أم في حالة افتراقهما.

والآخر: أن يكون المراد نفي اجتماعهما في المجيء فقط، أي ما جاء زيد وعمرو مجتمعين وإنما جاء أحدهما قبل الآخر، أوجاء أحدهما

(١) البيت من شواهد المقتضب ٣٧٣/٤، والخصائص ١٠٨/٣.

(٢) فصلت من الآية / ٣٤.

(٣) وينظر البرهان ٧٨/٣.

ولم يأتِ الآخر. (١) ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: {وَمَا أَمْوَالُكُمْ
وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى} (٢)

يقول السيوطي بعد أن ذكر الآية: "إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أن
المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق". (٣)

الموضع الثاني: بين أن المصدرية والفعل المضارع سواء أكانت
زائدة أم نافية، فمن الأول قوله تعالى: {لِنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} (٤) أي:
ليعلم؛ ولولا تقدير الزيادة لانعكس المعنى؛ وقد نقل الزركشي عن
الشلوبين أن زيادة (لا) شئ متفق عليه، ولا يمكن أن تحمل الآية إلا على
زيادة (لا) فيها لأن ما قبله من الكلام وما بعده يقتضيه. (٥)

ومنه قوله تعالى: {قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ} (٦) أي أن
تسجد؛ بدليل الآية الأخرى: {قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ
بِيَدَيَّ} (٧) وليس المعنى: ما منعك من ترك السجود؟؛ فإنه ترك؛ فلا
يستقيم التوبيخ عليه. (٨)

(١) وينظر شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٦، والمعني ص ٣٢٢.

(٢) سبأ من الآية/ ٣٧.

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٢٧.

(٤) الحديد من الآية/ ٢٩.

(٥) البرهان ٣/ ٧٨-٧٩.

(٦) الأعراف من الآية/ ١٢.

(٧) سورة ص من الآية/ ٧٥.

(٨) وينظر البرهان ٣/ ٧٩، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٤٣٦.

ومنه قوله تعالى: { قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا. أَلَا

تَتَّبِعَنِي أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي } (١) أي: ما منعك .. أن تتبعني.

ومن الثاني قوله تعالى: { وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ لِئَلَّا

يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ } (٢) فقد أقحمت (لا) بين أن المصدرية الناصبة

والمضارع المنصوب وهي هنا للنفي وسقوطها محل بالمعنى المراد.

الموضع الثالث: بين إن الشرطية الجازمة ومجزومها ولا تكون إلا

نافية، كقوله تعالى: { إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ } (٣) فقد

أقحمت (لا) بين إن الشرطية الجازمة والمضارع المجزوم (تفعلوه).

الموضع الرابع: بين حرف الجر ومجروره كما في نحو: "جئت بلا

زاد" و"غضبت من لا شيء".

هذا وإقحامها في غير ما ذكر مقصور على السماع؛ ومن ذلك:

١- إقحامها بين المضاف والمضاف إليه كما في قول العجاج

في بئر لا حورٍ سرى وما شعر (٤)

قال ابن يعيش: "المراد في بئر حور و(لا) مزيدة. هكذا فسرهُ أبو عبيدة.

و(الحور) الهلكة، أي في بئر هلكة سرى وما شعر؛ فالجار متعلق بسرى." (٥)

(١) سورة طه الآيات ٩٣، ٩٢، وينظر الرهان ٣/٨٠.

(٢) البقرة من الآية ١٥٠.

(٣) الأنفال من الآية ٧٣.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٧، وشرح المفصل ٨/١٣٦ والبيت من مشطور الرجز

للعجاج وهو في ديوانه ١/٢٠.

(٥) شرح المفصل ٨/١٣٦.

٢- بين الفاعل والمفعول أنشد ابن هشام للأحوص - من الطويل-:
أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله
وذلك في رواية من نصب (البخل) (١).

إقحام (ما)

(ما) المقحمة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهي
من الحروف التي كثر إقحامها في التراكيب العربية وفيما يلي بيان ذلك.
مواضع إقحام (ما)

الأول: بين الفاعل ورافعه كقولك: "ستان ما زيدٌ وعمرو"،

ومنه قول المهلهل -من المنسرح-:

لو بأبائين جاء يخطبها ضرج ما أنفُ خاطبِ بدم (٢)

الثاني: بين (ليت) ومعمولها نحو: "ليتما زيدًا قائمًا"، قال ابن يعيش:

"ليتما) الإلغاء فيها حسن، والإعمال أحسن؛ لقوة معنى الفعل فيها وعدم

تغير معناها" (٣). وقد روي بالوجهين قول النابغة - من البسيط -:

قالت ألا ليت هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد (٤)

(١) ينظر المغني ٣٢٧.

(٢) البيت ذكره الميرد في الكامل ٦٦/٣، وقال: "أبان: جبل، وهما أبانان: أبان الأسود، وأبان الأبيض." وهو من شواهد المغني ص ٤١١.

(٣) شرح المفصل ٥٨/٨.

(٤) البيت من معلقة النابغة وهو في ديوانه ص ٢٤، وشرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي ص ١٤٨، وقوله: (فقد) أي فحسب، ويُنظر اللسان (ق د د) والبيت من شواهد الكتاب ٢٨٢/١، وشرح المفصل ٥٨/٨ والمغني ص ٨٩، ٣٧٦.

الثالث: بين الجار ومجروره سواء أكان الجار حرفاً أم اسماً (١)،
فمن إقحامها بين الحرف الجار ومجروره قوله تعالى: {فبما رحمة من
الله لنت لهم} (٢)، وقوله تعالى: {عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ} (٣)، وقوله
تعالى: {مما خَطِبتَهُمْ أُغْرِقُوا} (٤)

ومنه أيضاً قول عدي بن الرعلاء - من الخفيف -:

رُبما ضربة سيفٍ صقيلٍ بين بُصرى وطعنةٍ نجلاء (٥)

وقول عمرو بن برّاقة الهمداني - من الطويل -:

وننصرُ مولانا ونعلمُ أنه كما الناسِ مجرومٌ عليه وجارم (٦)

ومن إقحامها بين الاسم ومجروره (المضاف والمضاف إليه) قوله

تعالى: {أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ} (٧)

ومنه قول الأسود بن يعفر النهشلي - من الكامل -:

نام الخلي، وما أحسُّ رُقادي والهمُّ مُحْتَضِرٌ لديّ وسادي

(١) وينظر البرهان ٣/٧٧، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٦، والمغني ص ٤١١.

(٢) آل عمران من الآية/١٥٩.

(٣) المؤمنون الآية/٤٠.

(٤) نوح من الآية/٢٥.

(٥) ينظر أمالي ابن الشجري ٢/٢٤٣، وجواهر الأدب للإربلي ص/٤٥٧، والمغني
ص/١٨٣ و٤١١، وشرح شواهد ١/٤٠٤، والتصريح ٣/٨٤، والدرر اللوامع على مع الهوامع
١٠٢/٢.

(٦) من شواهد جواهر الأدب ص/١٥٣، والمغني ص/٤١٢، ٢٣٦، ٩٢، وشرح ابن عقيل

٣٤/٢، ومنهج السالك ٢/١٧٥، والتصريح ٣/٨٤، والدرر اللوامع ٢/١٠٥.

(٧) القصص من الآية/٢٨.

مِنْ غَيْرِ مَا سَقَمَ وَلَكِنْ شَفَّنِي هُمْ أَرَاهُ قَدْ أَصَابَ فَوَادِي (١)

الموضع الرابع: بين أداة الشرط الجازمة وفعل الشرط (٢)، ومنه قوله تعالى: {أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ} (٣)، وقوله تعالى: {وَأِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ} (٤) وقوله تعالى: {فَأِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أَكَلَّمُ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا} (٥)، وقوله تعالى: {قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} (٦)

الموضع الخامس: بين أداة الشرط غير الجازمة وجملة الشرط ومنه قوله تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (٧).

٦- وبين المتبوع وتابعه، وجعل منه قوله تعالى (مثلاً ما بعوضة) قال الزجاج: "فأما إعراب (بعوضة) فالنصب من جهتين، وذكر بعض النحويين جهة ثالثة، فأما أجود هذه الجهات فأن تكون (ما) زائدة مؤكدة،

(١) البيتان من قصيدة له في المفضليات ص ٢١٦، وهما من شواهد ابن هشام في المغني ص/٤١٢، وينظر شرح شواهد ص ٧٢٦، ٥٥٣.

(٢) وينظر البرهان ٧٧/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤/٤٣٥، والمغني ص ٤١١.

(٣) النساء من الآية/ ٧٨.

(٤) الأنفال من الآية/ ٥٧.

(٥) مريم من الآية/ ٢٦.

(٦) الإسراء من الآية/ ١١٠.

(٧) فصلت الآية/ ٢٠.

كأنه قال: إنَّ الله لا يستحيي أن يضرب بعوضة مثلاً، ومثلاً بعوضة،
و(ما) زائدة مؤكدة نحو قوله: { فبما رحمة من الله لنت لهم } (١) المعنى
فبرحمة من الله حقاً، فـ (ما) في التوكيد بمنزلة حق إلا أنه لا إعراب لها،
والخافض والناصب يتخطاها إلى ما بعدها، فمعناها التوكيد. ثم قال:
"والاختيار عند جميع البصريين أن يكون (ما) لغواً." (٢).

قال الزركشي في البرهان ونقله ابن هشام في المغني بنصه دون

عزو: "ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود، و(بعوضة) بدل." (٣)
هذا وفي توجيهه (ما) تخريجات كثيرة أوجهها أنها اسم بمعنى شيء
توصف به النكرة لمزيد الإبهام ويسد طريق التقييد؛ فهي في محل نصب
صفة لـ (مثلاً). (٤)

(من)

(من) حرف جر مبني على السكون، وإنما بُني على السكون؛ لكونه
الأصل. فإذا جاء بعدها ساكن كسرت النون؛ جرياً على أصل التقاء
الساكنين نحو: "أخذت من ابنك" وعجبت من استعطافك" إلا مع (أل) فإنها
تُفْتَحُ؛ طلباً للخفة؛ لكثرة الاستعمال، نحو "أتيت من المسجد".

فإن قيل: قد اطرده كسر نون (عن) مع (أل) مع كثرة الاستعمال التي

هي مطية التخفيف فما الفرق؟

(١) آل عمران من الآية/١٥٩.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٣-١٠٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣/٧٧، والمغني ص ٤١٣.

(٤) ينظر البحر ١/١٩٧، وروح المعاني ١/٢٠٦.

فالجواب أن (عن) وُجِدَتْ الخَفَةُ فيها بفتح عينها، بخلاف (من) فإن

ميمها مكسورة فاقتضى القياس فتح النون فيما كَثُرَ استعماله. (١)

وقد جاء مقحماً جوازاً في بعض التراكيب، يقول سيبويه: "وقد تدخل

في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها تؤكد بمنزلة (ما)

إلا أنها تَجْرُ؛ لأنها حرف إضافة؛ وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما

رأيت من أحد، ولو أُخْرِجَتْ (من) كان الكلام حسناً.."(٢)

مواضع إقحامه:

الأول: أن يدخل على الفاعل فيكون مقحماً بين الفعل وفاعله، مثل:

"ما جاءني من رجل" و"لا يَقُمُ من رجل" و"هل قام من رجل"، وقد ورد

في القرآن قوله تعالى: {وَمَا تَسْقُطُ مِنْ رَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا} (٣) وقوله تعالى:

{أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ} (٤) وقوله

تعالى: {هَلْ يَرَاكُمْ مِنْ أَحَدٍ} (٥)

الثاني: أن يدخل على المفعول به، نحو: "ما أهنتُ من أحد" و"لا تُهِنِ

من أحد" (٦)، قال تعالى: {مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ

(١) ينظر جواهر الأدب ص ٣٤٨.

(٢) الكتاب ٤/٢٢٥.

(٣) الأنعام من الآية/٥٩، وينظر المعنى ص ٤٢٥.

(٤) المائدة من الآية/١٩، وينظر جواهر الأدب ص ٣٤٨.

(٥) التوبة من الآية/١٢٧، وينظر جواهر الأدب ص ٣٤٨.

(٦) وينظر جواهر الأدب ص ٣٤٨، والمعنى ص ٤٢٥.

الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ} (١) فـ(من) الأولى والثانية كلتاها مقحمة في المفعول به (تفاوت) و(فطور) وقال تعالى: { مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ } (٢).

الثالث: أن يدخل على المبتدأ فيكون مقحماً بينه وبين الخبر المقدم، وأبين ما تقدمه من نفي أو شبهه، نحو: "ما لنا من حولٍ ولا قوةٍ إلا بالله" و"هل في الدار من أحد" (٣) ونحو قوله تعالى: { وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ } (٤) فقد جاءت (من) في الآية مقحمة بين (ما) النافية والمبتدأ (إله)، وقوله تعالى: { هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ } (٥) فـ (من) الأولى مقحمة بين (هل) التي للاستفهام والمبتدأ (خالق).

هذا، و ما مَثَلْتُ به، وكذلك ما أوردته من شواهد موافق لما اشترطه

جمهور البصريين في زيادة (من)؛ فهي لا تقحم عندهم إلا بشرطين:

أحدها: تقدُّم نفي أو نهي أو استفهام بـ(هل).

والآخر: أن يكون مجرورها نكرة.

ولم يشترط الأخفش أيًّا من هذين الشرطين، ووافقه ابن مالك حيث

يقول: "وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة،

وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً" (٦).

(١) الملك من الآية/٣.

(٢) المؤمنون من الآية/٩٢.

(٣) وينظر جواهر الأدب ص٣٤٨، ورسف المباني ص٣٨٩، والمعني ص/٤٢٥.

(٤) آل عمران من الآية/٦٢.

(٥) فاطر من الآية/٣.

(٦) شرح التسهيل ٣/١٣٨.

وذكر من النثر قوله تعالى: { وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ } (١) حيث دخلت (من) على الفاعل (نبأ المرسلين) وهو معرف بالإضافة ولم يتقدم نفي أو شبهه؛ فالشرطان مفقودان، وقوله تعالى: { يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ وَآمِنُوا بِهِ يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ } (٢) فقد أقحمت (من) في المفعول به (ذنوبكم) وهو معرفة ولم يتقدم الكلام نفي ولا شبهه، وقوله تعالى: { يُحَلِّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ } (٣) حيث دخلت (من) الأولى على المفعول به (أساور) وهو نكرة لكنه لم يتقدمه نفي ولا شبهه؛ فلم يتوفر الشرط الأول.

ومن النظم قول عمر بن أبي ربيعة -من المتقارب-:

وينمي لها حبها عندنا فَمَنْ قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضِرْ (٤)

حيث أقحمت (من) في الفاعل (كاشح) ولم يتقدم الكلام نفي ولا شبهه، و(من) في البيت موصول اسمي في محل رفع مبتدأ وخبره: (لم يضر)، ويحتمل أن تكون شرطية وجوابها: (لم يضر).

وقد عزا ابن مالك وتبعه ابن هشام القول بزيادة (من) في الإيجاب إلى الكسائي، وذكرنا أنه حمل على ذلك قول النبي الكريم ﷺ ((إن من أشد

(١) الأنعام من الآية/٣٤.

(٢) الأحقاف من الآية/٣١.

(٣) الكهف من الآية/٣١.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٠٤، وهو من شواهد المغني ٤٢٨ وفيه: (فما قال) بدلا من: (فمن قال)،

وينظر شرح شواهده للسيوطي ٧٣٨/٢.

الناس عذاباً يوم القيامة المصورون)) (١)

ولم يشترط بقية الكوفيين لإقحام (من) إلا شرطاً واحداً، وهو أن يكون مدخولها نكرة، واستدلوا بقول العرب: "قد كان من مطر" حيث دخلت (من) على فاعل كان التامة (مطر) وهو نكرة ولم يتقدم الكلام نفي ولا شبهه (٢).

هذا وقد ذكر ابن مالك أن (من) إذا دخلت على (قبل وبعد ولدن) فهي زائدة؛ لأن المعنى بثبوتها أو سقوطها واحد (٣). وهذا موضع انفرد به ابن مالك فيما اطلعت عليه، وهي عند الجمهور لابتداء الغاية. وقد تأول جمهور البصريين ما استدل به الأخفش والكوفيون بما يوافق مذهبهم (٤).

وبعض ما تأوله يمكن قبوله وبعضه متكلف، والذي نخلص إليه أن (من) لا تقحم على سبيل القياس إلا بالشرطين اللذين ذكرهما البصريون، وأما ما ورد من إقحامها في الكلام بغير الشرطين أو أحدهما فإن أمكن رده إلى أحد معاني (من) بلا تكلف حُمِلَ عليه، وإلا فهو مقصور على السماع.

(١) الحديث في صحيح مسلم (كتاب اللباس والزينة-باب لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وفيه روايات أخرى، وينظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ١٤٨، وشرح التسهيل ٣/١٣٨، والمغني ص ٥٦ و٤٢٨، والحديث النبوي في النحو العربي للدكتور محمود فجال ص ١٠٣.

(٢) وينظر رصف المباني ص ٣٩١، والمغني ص ٤٢٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/١٤٠، والمغني ص ٤٢٩.

(٤) ينظر رصف المباني ص ٣٩١، والمغني ص ٤٢٩.

(نون الوقاية)

نون الوقاية هي نون تزداد قبل ياء المتكلم التي في محل نصب أو التي في محل جر، وتسمى أيضاً نون العماد، وهي حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. (١)

مواضع إقحامها (٢)

إن إقحام نون الوقاية بين ياء المتكلم وبين ما يعمل فيها النصب أو الجر مرتبط بنوع ذلك العامل؛ لأن ياء المتكلم إن كانت في محل نصب فناصرها إما فعل أو اسم فعل أو حرف ناسخ (إن أو إحدى أخواتها)؛ وإن كانت في محل جر فإما أن تكون مجرورة بحرف جر أو بالمضاف وفيما يلي تفصيل ذلك:

فأما وإن كانت الياء في محل نصب والعامل فعل أو اسم فعل فإقحام النون واجب كما في نحو: (أَكْرَمَنِي وَيُكْرِمُنِي وَأَكْرَمُنِي وَعَسَانِي) قال تعالى: {الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ. وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ} (٣)، وقال عز من قائل: {وَأَجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ} (٤). وفي نحو: (دِرَاكِنِي وَعَلَيْكِنِي) بمعنى أدركني والزمني. وكذا في

(١) وينظر سر صناعة الإعراب ٢: ٥٥٠، واللباب في علل البناء ١: ٤٨٣، وجواهر الأدب ص ١٧٧، ومغني اللبيب ص: ٤٥٠، وشرح ابن عقيل ١/١٠٥-١١١، والنحو الوافي ١/٢٨٠-٢٨٢، والنون وأحوالها في لغة العرب ص: ١٧٩.

(٢) مستفاد من المراجع السابقة.

(٣) الشعراء/٧٩، ٧٨.

(٤) الشعراء/٨٥.

الحرفُ الناسخُ (ليت) على الأصح كما في نحو: لِيَتِّي وَاظَنَّتْ عَلَى
النوافل، وفي القرآن الكريم: {وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَدًا} (١)

وإن كانت الياء في محل نصب ببقية أخوات (ليت) وهي: (إنَّ وأنَّ
وكانَّ ولعلَّ) فأقحام النون جائز، وعدم الإقحام مع (لعلَّ) خاصة أكثر من
الإقحام؛ ولذلك لم تستعمل في القرآن إلا بالحذف، قال تعالى: {لَعَلِّي آتِيكُمْ
مِنْهَا بِقَبْسٍ} (٢)، وقال عزَّ وجلَّ: { حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ
ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ} (٣) أما بقية النواسخ (إنَّ وأنَّ
وكانَّ) فجواز الإقحام وعدمه على السواء، قال تعالى: {إِنِّي أَنَا رَبُّكَ} (٤)
وقال: {إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي} (٥)

وإن كانت الياء في موضع جرٍّ بحرف جرٍّ وكان الجارُّ (من)
(عن) فأقحام النون واجب نحو: "اللهمَّ خذني إليك مني، وارزقني الفناء
عني"، ومنه في القرآن: {وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي} (٦) و{وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي
عَنِّي} (٧) وإن كان الجارُّ غير (من) و(عن) امتنع الإقحام.
وإن كانت الياء في محل جرٍ بالإضافة وكان المضاف أحد كلمات

(١) الكهف من الآية/٤٢.

(٢) طه/١٠.

(٣) المؤمنون من الآيتين/٩٩، ١٠٠.

(٤) طه من الآية/١٢.

(٥) طه من الآية/١٤.

(٦) مريم من الآية/٤.

(٧) البقرة من الآية/١٨٦.

ثلاث: (لُذْنُ - قَدْ - قَطُّ) فالإقحام جائز وهو الأوضح، وإن كان المضاف غير الثلاثة فالإقحام غير جائز.

وفيما سبق يقول ابن مالك في الخلاصة:

وقبلَ يا النفس مع الفعلِ التَّزِمِ	نون وقاية، ولَيْسِي قد نُظِمِ
ولَيْتِنِي فشا، ولَيْتِي نَدْرَا	ومع لعلَّ اعكس، وكن مخيراً
في الباقيات، واضطِرارًا خَفَفَا	مِنِّي وَعَنِّي بعضُ مَنْ قد سَلَفَا
وفي لُذْنِي لُذْنِي قَلَّ، وفي	قَدْنِي وقَطْنِي الحذفُ أيضا قَدْ يَفِي (١)
(الواو)	

تزداد الواو مقحمة بين ثنايا بعض التراكيب العربية، ولإقحامها مواضع:

أولها: إقحامها في باب (كان) بين اسمها وخبرها، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش؛ فقد نقل ابن مالك عن الأخفش قوله في المسائل الصغرى: "تقول: كنا ومن يأتنا نأته، يجعلون الواو زائدة في باب كان، ولا تحسن زيادة هذه الواو في غير باب كان". فالواو مقحمة بين اسم كان والجملة الواقعة خبراً لها، والأصل في المثال: كنا من يأتنا نأته، وإقحام الواو في باب كان عند الأخفش حسن، ويوضح ابن مالك معنى هذا الحُسن بقوله: "يعني أنه لا تطرد زيادتها إلا في باب كان" (٢)

الثاني: إقحامها في جواب (حتى إذا)، وهو موضع مطرد عند الكوفيين والبغداديين، وجعلوا منه قوله تعالى { حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ

(١) ألفية ابن مالك ص ١٩، ٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٥٦، وينظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠.

أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ} (١) فتقديره عندهم: حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ. وقوله عزَّ شأنه: { حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا يَا وَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ } (٢) فتقديره عندهم: حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ اقْتَرَبَ.

ومن الشعر قول الأسود بن يعفر - من الكامل -:

حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بَطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا

وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزَ الْخَبُءُ (٣)

الثالث: إقحامها في جواب (لَمَّا فَعَلَ) وهو موضع مطرد عند الكوفيين أيضاً، وجعلوا منه قوله تعالى { فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ . وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ } (٤) فتقديره عندهم: نادينا. (٥) وقوله تعالى: { فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ } (٦) فتقدير: فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ .. أَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ (٧)

(١) الزمر من الآية/ ٧٣.

(٢) الأنبياء الآيات: ٩٦-٩٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء/ ٥٠-٥١، و٢١١، و٢٩٠، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٥٢، وسر الصناعة/ ٦٤٥-٦٤٦، والمسائل النحوية والصرفية في مؤلفات ابن قتيبة ص: ٢٢٩ (رسالة دكتوراه) من إعداد الباحث، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٥٥.

(٤) الصافات الآيات/ ١٠٣ و ١٠٤.

(٥) ينظر مراجع حاشية رقم ٤ من الصفحة السابقة.

(٦) يوسف الآية/ ١٥.

(٧) ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٥٢.

ومن الشعر قول امرئ القيس -من الطويل-:

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحي بنا بطنُ خبتِ ذي قفافِ عقنقلِ (١)

فقد أقحمت الواو في جواب لَمَّا، والتقدير: فلما أجزنا انتحي.

الرابع: إقحامها بين (إذا) الشرطية وجوابها، وقد ذهب إلى ذلك البغداديون وجعلوا منه قوله تعالى: { إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ. وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا

وَحَقَّتْ } (٢)؛ فتقديره عندهم: إذا السماء انشقت أذنت لربها وحقت. (٣)

الخامس: بين (إذا) الفجائية ومدخولها، ذكر هذا الموضع البغداديون

وابن مالك، واستشهدوا لذلك بقول أبي العيال الهذلي -من الكامل-:

ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا أنت تعين من يبغيني (٤)

يريد: فإذا أنت؛ فالواو مقحمة. ومثله قول تميم ابن مقبل - من

الكامل أيضا -:

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حالم بخيال (٥)

(١) من معلقته ينظر شرح ديوانه ص ١٣، وشرح المعلقات السبع للزوزني ص: ١٨، وأجزنا: قطعنا، والساحة: فناء الدار. اللسان (ج و ز) و(س و ح)، وانتحي: عرض؛ ففي المصباح (ن ح و): "انتحيت لفلان: عرضت له." والخبت: ما اتسع من بطون الأرض، والعقنقل ما ارتكم من الرمل، وتعقل بعضه ببعض، والبيت في معاني القرآن للفراء ٥٠/٢، وتأويل مشكل القرآن ص ٢٥٤، ومعاني الحروف للرماني ص ٦٣، والإنصاف ٤٥٧/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٥/٢، وائتلاف النصره ص ١٤٨.

(٢) الانشقاق الآيتان/١،٢.

(٣) ينظر المقتضب ٧٩/٢، وسر الصناعة ٦٤٦/٢.

(٤) البيت من شواهد ابن مالك في شرح التسهيل ٣/٣٥٦، وينظر شرح أشعار الهذليين ١/٤١٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/٣٥٦، والخزانة ٤٢٠/٤.

يريد: فإذا ذلك، لكنه أقحم الواو.

وهناك مواضع أخرى أقمحت فيها الواو ليس لها ضابط محدد إلا أنه قد حُكِمَ بإقحامها لأن المعنى لا يختل عند سقوطها، من ذلك قول المصلين: "اللهم ربنا ولك الحمد" ذكر ذلك أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري في شرح أشعار الهذليين وهو يشرح بيت أبي العيال الهذلي المذكور قبل الشاهد السابق حيث قال: "وأنت الواو مقحمة مثل قولهم: اللهم ربنا ولك الحمد"

ومن ذلك أيضاً قول -من الطويل-:

فما بال من أسعى لأجبر كسره حفاظاً وبنوي من سفاهته كسري

أي: من أسعى .. بنوي، ذكر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل. (١)

هذا، وقد ذهب جمهور البصريين إلى أن الواو لا يجوز زيادتها في الكلام؛ لأنها في الأصل حرف وضع لمعنى مخصوص، فلا يجوز أن يحكم بزيادته، وقد حاولوا تخريج ما استشهد به المجيزون على أن الواو باقية على أصلها وهو العطف.

ولقد تناولت مسألة "زيادة الواو" عند النحويين في رسالة العالمية (الدكتوراه) محققاً ومدققاً ومفصلاً، وذاكراً تخريجات البصريين، ولولا خشية الخروج عن المراد، وأن يقال: هذا مكرور معاد لذكرت تلكم التخريجات، وما أعقبها من تعليق، ومهما يك من شيء فقد انتهيت إلى أن إقحام الواو لا يجوز في الاختيار، لإمكان حمل الواو على أصلها فيما استشهد به، ويجوز في الاضطرار؛ وذلك لأن حمل الواو على أصلها في

(١) ينظر ٣/٣٥٥، والبيت يعزى لمروان بن أبي حفصة، ولم أجده في شعره.

كثير مما استشهد به فيه تكلف. (١)

(الألف)

الألف الساكنة: هذا الحرف هو الذي بين الواو والياء في آخر حروف الهجاء، ويكتب "لا"، وإنما لم يفرد من اللام كتابة ونطقاً، ولم يُقَمَّ بنفسه كبقية الحروف؛ لأنه لا يكون إلا ساكناً تابعاً للفتحة، والساكن لا يمكن الابتداء به، فدُعِمَ باللام متحركة بالفتحة ليتمكن الابتداء بها، فقيل: "هَ، وَ، لا، يَ."؛ ولذا فقول المعلمين: "لام ألف غير دقيق.

فإن قيل: لِمَاذَا لم يُتَوَصَّلْ بهمزة الوصل إلى النطق بهذه الألف كما فعلت العرب عند التوصل إلى النطق بالساكن في نحو: اضرب، اذهب، اسكت وغير ذلك؟

فالجواب أن همزة الوصل لو أتت بها قبل الألف لكانت إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلو جيء بها مفتوحة لقيل: "آ" وهذا يؤدي إلى التباسها بالهمزة التي هي أول حروف الهجاء، ويظن أن الألف بعدها امتداداً للفتحة، فاحترز من مجيء همزة الوصل مفتوحة لأمن اللبس. ولو جيء بها مكسورة لقيل: "اي" بقلب الألف ياء، ولو جيء بها مضمومة لقيل: "أو" بقلب الألف واوًا، وقلبها ياءً أو واوًا يفوت الغرض من جلب همزة الوصل؛ إذ إنه في الحالين لا نصل إلى الألف (٢)، فلمَّا لم يَجْزُ ذلك عُدَّ إلى اللام من بين سائر الحروف؛ وذلك - فيما يظهر لي - لأنه ليس

(١) ينظر المسائل النحوية والصرفية في مؤلفات ابن قتيبة - رسالة دكتوراه - مجوزتي ص: ٢٢٣-

(٢) وينظر سر صناعة الإعراب ١/٤٤١ و ٢/٦٥١-٦٥٢.

في حروف المعجم أخف من اللام، إذ إن أخفها حروف الزلافة "مر بنفل"، وأخف أحرف الزلافة اللام؛ لأنه يخرج من رأس أسفل اللسان مطلقاً، لا يعوقه شيء" (١)، فلا يتقل على الناطق وإن كان حديث عهد بالنطق.

مواضع إقحام الألف

يمكن حصر إقحام الألف في موضعين:

أحدهما: إقحامها فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة كما في نحو: يا نسوة اضربنَّان واشتمنَّان بكرة. يقول ابن جنى وهو يتحدث عن زيادة الألف: "ومن ذلك لحاقها فصلاً بين النونات في نحو قولك للنساء: (اضربنَّان يا نسوة ، واشتمنَّان بكرة) . وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهي مشددة على نون جماعة المؤنث، فتجتمع ثلاث نونات ، فكان يلزم أن يقال: (اضربنَّان زيدياً) فكرهوا اجتماعهنَّ ففصلوا بينهنَّ بالألف . ومن كلام أبي مهدية: "إحسانان عني". (٢)

والآخر: إقحامها فاصلة بين الهمزتين المحققتين فنحو: "أنتم، وإذا،

وأنزل" يقال فيه: "أنتم ، وأنذا، وأؤنزل". (٣) وقد قرئ قوله تعالى: {

(١) وينظر شرح البرماوي على لامية الفعال لابن مالك ص: ١٧٧. والزلافة هي طلاقة اللسان وخفته، وسميت بذلك؛ لأنه يعتمد عليها بذلق اللسان، وهو صدره وطرفه. ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٦٤.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٢، وينظر اللسان (خ س أ) والخطاب في (إحسانان) للشياطين.

(٣) وينظر سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٢-٧٢٣ ، وكتاب الأزهية في علم الحروف للهروي ص: ٣٥، ووصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص: ١١٨.

أُنذَرْتَهُمْ { (١) وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة

بتحقيق الهمزتين، وبتخفيف إحداهما، وبإدخال الألف بينهما. (٢)

ومما ورد من ذلك في الشعر قول ذو الرمة - من البسيط -:

أَنْ تَرَسَمْتَ مِنْ خِرْقَاءِ مَنْزِلَةً مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومًا. (٣)

وقوله - من الطويل -:

أَيَا ظَبِيَّةِ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جَلَاجِلٍ وَبَيْنِ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ. (٤)

(١) سورة البقرة: ٦/٢.

(٢) ينظر الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ١/ ١٦١.

(٣) البيت في ديوانه ص ٨٠، ويروى: (أعن)، وينظره في سر صناعة الإعراب ٢: ٧٢٢.

(٤) البيت من الطويل وهو في ديوانه ص ٨٥، وفي الكتاب ٢/ ١٦٨، والكامل ٣/ ٤٣، والأزهية

للهروري ص ٣٦، ويروى: فيهما: "فيا" بدلا من "هيا" والوعساء: موضع م معروف بين الثعلبية

والخزيمية على جادة الحاج وهي شقائق رمل متصلة وجلجل - بفتح الجيم - موضع، وقيل

جبل من جبال الدهناء. ذكر ذلك ابن منظور ثم أنشد البيت شاهدا لذلك. ينظر اللسان وتاج

العروس (وع س)، (ج ل ل)، والنقا: الكتيب من الرمل الصحاح (ن ق ا).

ثانياً ما يقحم من الأفعال

(كان) وبعض أخواتها

تقحم (كان) في ثنايا الكلام باتفاق بشرط أن تكون بلفظ الماضي في المواضع الآتية:

الأول: بين المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ كان قائمٌ، ونحو ما كان أحسنَ زيداً!، ومنه قول أبي أمامة الباهلي: ((يا نبيَّ الله: أو نبيُّ كان آدمُ؟)) (١) ومنه قول امرؤ القيس -من الطويل-:
أري أم عمر دمعها قد تحدرًا

بكاء على عمرو وما كان أصبراً (٢)

الثاني: بين الفعل ونائب الفاعل قال أبو حيان: "وحكى من كلامهم: ولدتُ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبُ الكَمَلَةَ من بني عبسٍ لم يوجد كان أفضلُ منهم." (٣)

الثالث: بين الصفة والموصوف نحو: "ذهبتُ لزيارة صديقٍ كان مريضٍ" ومنه قول الفرزدق - من الوافر -:

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ
أنشده ابن مالك ثم قال: "ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير،

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٢٦٢، والهيتمي في مجمع الزوائد ٨: ١١٠. وهو من شواهد

ابن مالك في شرح التسهيل ١/٣٦١، وابن عقيل في المساعد على تسهيل الفوائد ١/٢٦٨.

(٢) في ديوانه ص ٤٩، وينظر المساعد لابن عقيل ١/١٦٨.

(٣) التذيل والتكميل ٤/٢١٢.

كما لا يمنع من إلغاء (ظنّ) إسنادها في نحو: (زيد ظننتُ قائمٌ). (١)

الرابع: بين المتعاطفين، من ذلك قول الفرزدق - من الكامل -:

في لُجَّةٍ غمرتُ أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام (٢)

الخامس: بين نعم وفاعلها، ذكره أبو حيان مستشهداً بما أنشده الفراء

- من الكامل -:

ولبستُ سربال الشباب أزورها ولنعم كان شبيبةً المختال (٣)

الموضع السادس: بين الموصول وصلته في نحو: (أقبل الذي كان

عرفته) وجعل منه قوله تعالى: { قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا }

(٤) قال الزركشي: "قيل: (كان) هاهنا زائدة ، وإلا لم يكن فيه إعجاز؛

لأن الرجال كلهم كانوا في المهد، وانتصب (صبيًّا) على الحال." (٥)

الموضع السابع: بين الجار (على) والمجرور وإقحامها في هذا

الموضع شاذ؛ قال ابن مالك: "وشذت زيادتها بين على ومجرورها في

قول الشاعر:

(١) شرح التسهيل ٣٦١/١، وينظر المساعد لابن عقيل ٢٦٩/١، وفي شرح الشواهد للعيني على

منهج السالك حاشية الصبان ٢٤٠/١ يقول العيني: "قاله الفرزدق من قصيدة يمدح بها هشام بن

عبد الملك".

(٢) يُنظر شرح ديوانه ص ٤٩، وضرائر الشعر ص ٧٧، وينظر التذليل والتكميل ٢١٢/٤.

(٣) يُنظر التذليل والتكميل ٢١٣/٤.

(٤) مريم من الآية/٢٩.

(٥) البرهان ٧١/٣، ويُنظر تفسير أبي السعود ٢٦٣/٥، وص ٨ من هذا البحث.

سراً بني أبي بكرٍ تسامواً على كان المطهّمة الصّلاب (١)
تنبيهان:

الأول: في حكم زيادة كان:

ذكر ابن مالك في الألفية (كان) الزائدة مقتصرًا على زيادتها بين
ما التعجبية وفعل التعجب وذلك حيث يقول:

وقد تَزَادَ في حشوٍ كما كان أصحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ (٢)

فهل إقحامها مقيسٌ في التعجب فقط سماعيٌّ في بقية المواضع أم
مقيسٌ في المواضع السابقة عدا الأخير منها؟

الذي يظهر لي أن إقحامها مقيس في التعجب وحده دون غيره من
باقي المواضع؛ وذلك منعًا للبس والغموض، وفرارًا من سوء الاستعمال
في التراكيب، وهما عيبان يتوقاهما الحريصُ على سلامة لغته، الخبيرُ
بأسرارها. (٣)

والآخر: في زيادة غير (كان) نحو: (أصبح) و(أمسى) وغيرهما
حكى الأخفش زيادة (أصبح) و(أمسى) أيضًا بين (ما) التعجبية وفعل
التعجب في قولهم: "ما أصبح أبردها، وما أمسى أدفأها!" وإن كان ذلك
عند كثير من النحويين من الشاذ، ولا ينبغي أن يتجاوزَ المسموع
فيهما. (٤) وقال السيوطي: "وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب،

(١) شرح التسهيل ١/٣٦١، والبيت من الوافر، ويروى في المساعد ١/٢٧٠: "المسومة العراب".

(٢) ألفية ابن مالك ص ٣٨.

(٣) ويُنظر النحو الواقي ١/٥٨١.

(٤) ويُنظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٥١-١٥٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٧٩،

وكل فعل لازم من غير هذا الباب إذا لم ينقص المعنى نحو: ما أضحى أحسن زيدًا، وزيدٌ أضحى قائمًا، واستدلَّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

فاليوم قرَّبتَ تهجونا وتشتَمْنَا فاذْهَبْ فما بكِ والأيام من عَجَبٍ
ولم يُرِدْ أن يأمره بالذهاب.

والصحيح أن ذلك كله لا يجوز؛ لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من

ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه. (١)

وما حكم به السيوطي في هذا الأمر هو الأوفق والأنسب للغة؛ وذلك

فرارًا من اللبس ومنعًا من الخلط وسوء الاستعمال للغة كما ذكرت آنفًا، وليس في ذلك تضيق في الاستعمال وإنما هو تدقيق . والله ولي التوفيق.

وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٣.

(١) مع المواعع في شرح جمع الجوامع ٢/١٠٠-١٠١.

ثالثاً ما يقحم من الأسماء

لا يوجد في التراكيب العربية أسماء محددة أقحمت بين ثناياها إلا ضمير الفصل مع اختلاف في كونه اسماً أو حرفاً؛ ولكن يمكن حصر مواضع إقحام الأسماء في ثلاثة:

أولها: تكرار الاسم المضاف فيكون مقحماً بين المضاف والمضاف إليه توكيداً وذلك كما في قول الشاعر:

يا تيمَ تيمَ عدي لا أبا لكم لا يُلقينكمُ في سواةِ عُمَرَ (١)

أراد: يا تيمَ عدي، فأقحم الثاني (٢).

ثانيها: ذكر المضاف على طريقة التوكيد، كقول الأعشى:

وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتهُ كما شَرِقَتْ صدرُ القناة من الدم (٣)

أراد: كما شَرِقَتْ القناة. فأقحم (الصدر). (٤)

وقد جعلَ منه قوله تعالى: {فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} (٥) قال

المبرد: إنما المعنى: فظلوا لها خاضعين، والخضوع بين في الأعناق، فأخبر عنهم، فأقحم الأعناق توكيداً. وكان أبو زيد الأنصاري يقول: أعناقهم: جماعتهم، تقول: أتاني عنقٌ من الناس، والأول قول عامة

(١) سبق الكلام عنه ص ٦٥٠.

(٢) ويُنظر الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٣٩٤، والأزهمية ص ٢٣٨.

(٣) سبق تحريجه والكلام عنه ص ٦.

(٤) ويُنظر الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٣٩٤، والأزهمية ص ٢٣٨.

(٥) الشعراء من الآية/ ٤ .

النحويين (١).

وثالثها: ضمير الفصل

يتوسط أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعلٍ من كذا، وذلك نحو: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو، ومنه قوله تعالى تعالى: { وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ } (٢)، وقوله تعالى: { فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ } (٣)، وقال: { وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ } (٤)، وقوله تعالى: { إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقْلَمَ مِنْكَ مَالًا وُلْدًا } (٥).

ويسميه البصريون فصلاً، قال الخليل وسيبويه: "وسمِّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره." (٦) وقال المتأخرون: إنما سمي فصلاً لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر؛ فجئت بالفصل ليتعين كونه خبراً لا

(١) ويُنظر الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٣٩٤

(٢) الأنفال من الآية / ٣٢.

(٣) المائدة من الآية / ١١٨.

(٤) آل عمران من الآية / ١٨٠.

(٥) الكهف من الآية / ٣٩.

(٦) الكتاب ١ / ٣٩٤، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٥٦.

صفة. (١).

ويسميه الكوفيون عمادًا؛ لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن
الخبرية، كالعماد للبيت الحافظ للسقف من السقوط. (٢).
واختلف في بقاءه على اسميته في هذه الحالة . فذهب الخليل
وسيبويه أنه باقٍ على اسميته ، وذهب أكثر النحاة إلى أنه حرف. (٣)
والأصح الأول ؛ لأن الحرف لا يتصرف، وضمير الفصل مع كونه
مبنيًا له تصرف ؛ فهو يأتي مفردًا ومثنى وجمعًا، ومتكلمًا ومخاطبًا
وغائبًا، ومذكرًا ومؤنثًا.

(١) يُنظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٢.

(٢) يُنظر شرح الرضي على الكافية ٤٥٦/٢.

(٣) ويُنظر شرح الرضي على الكافية ٤٦١/٢، ومع الهوامع ٦٨/١.

المبحث الثالث

الغرض من الإقحام

ذكرت في آخر المبحث الأول أن إقحام لفظة بين ثنايا تركيب من التراكيب العربية لابد من أن يكون له غرض، وهذا الغرض إما أن يرجع إلى اللفظ أو إلى المعني أو إليهما معاً. وفي هذا المبحث تفصيل ذلك.

أولاً الأغراض اللفظية:

أ- الإقحام لإصلاح اللفظ

إصلاح اللفظ من أهم الأغراض اللفظية للإقحام وله صورتان، وفيما

يلي توضيح ذلك:

١- صون اللفظ عن الاستكراه.

من ذلك إقحام الألف لزوماً بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة، وذلك نحو: "يا طالباتُ أقرأنَّ النحوَ وافهمنَّ قواعده". وأصل الفعلين قبل توكيدهما "أقرأنَ وافهمنَ" فلما لحقتهما نون التوكيد صار "أقرأنَّ وافهمنَّ بثلاث نونات. نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة. وذلك مستكره ، فأقحمت الألف لزوماً بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة صوتاً للفظ عن الاستكراه، فصار "أقرأنَّ وافهمنَّ". يقول ابن جني وهو يتحدث عن زيادة الألف: "ومن ذلك لحاقها فصلاً بين النونات في نحو قولك للنساء: (اضربنَّ يا نسوة ، واشتمنَّ بكرًا)، وأصل هذا أن تدخل نون التوكيد وهي مشددة على نون جماعة المؤنث، فتجتمع ثلاث نونات ، فكان يلزم أن يقال: (اضربنَّ زيذاً) فكرهوا اجتماعهنَّ ففصلوا بينهنَّ بالألف . ومن

كلام أبي مهدية: "اخسانانٌ عني". (١)

فإن قيل: لم لم تحذف نون النسوة كما تحذف واو الجماعة، وبقاء المخاطبة؛ لالتقاء الساكنين في نحو: "أفهمُنَّ"، وأفهمِنَّ؟ قلت: لأن حذف النون يؤدي إلى اللبس؛ إذ إن ما قبل نون النسوة وهو الهمزة في: "أقرأنانٌ" والميم في: "أفهمنانٌ" مبني على السكون لاتصاله بها، فإن حذفتِ النون أصبحت نون التوكيد مباشرةً فيصير "أقرأنٌ" وأفهمنٌ" فيلتبس بالأمر المسند إلى الضمير المستتر.

وإنما حذفتِ الواو والياء في نحو: "أفهمُنَّ"، وأفهمِنَّ" لأن حركة ما قبل الواو ضمة وحركة ما قبل الياء كسرة؛ فعند حذفهما يبقى ما يدل عليهما، ألا ترى أنهما لا يُحذفان إذا فُتح ما قبلهما كما في نحو: "اسعونٌ"، و"اسعينٌ".

ومن ذلك إقحام الألف جوازًا بين الهمزتين المحققتين استكراهًا لاجتماعهما نحو: "أنتم، وإذا، وأنزل" يقال فيه: "أنتم، وإذا، وأُنزل". (٢) وقد قرئ قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ (٣) وما كان مثله في القرآن من الهمزتين في الكلمة الواحدة بتحقيق الهمزتين، وبتخفيف

(١) سر صناعة الإعراب ٢ / ٧٢١ - ٧٢٢، ويُنظر رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص: ١١٨.

(٢) ويُنظر سر صناعة الإعراب / ٧٢٢ - ٧٢٣، وكتاب الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٣٥، ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص ١١٨.

(٣) سورة البقرة: ٦/٢.

إحداهما، وبإدخال الألف بينهما (١).

ومما ورد من ذلك في الشعر قول ذو الرمة - من الطويل -:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجلٍ وبين النقا أنتِ أم أمُّ سالمٍ. (٢)

٢- رفع القبح

من ذلك زيادة الباء لزومًا في فاعل "أفعل" في التعجب. وذلك نحو:
"أحسن بزيد" إذ إن أصله "أحسنَ زيدًا" أي: صار زيدًا ذا حُسنٍ؛ فالهمزة فيه
للصيرورة - كما في نحو: (أغذَّ البعير، وأبقلتِ الأرض) أي: صار البعير
ذا غدة، وصارت الأرض ذات بقل - ثم غُيِّرَت الصيغة من الماضي إلى
الأمر فصارت: "أحسنَ زيدًا" برفع زيد على الفاعلية فقَبَّحَ إسناد لفظ الأمر
إلى الاسم الظاهر؛ لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر، فزيدت الباء
في الفاعل على جهة اللزوم؛ صوتًا للفظ عن الاستقباح. (٣)

ب- الإحكام للضرورة الشعرية.

ربما يضطر شاعر إلى إحكام لفظة في تضاعيف بيت أو أكثر من
أبيات قصيدته؛ ليتفادى انكسار وزن أو اختلال قافية، ومن ذلك:
إحكام الباء على الفاعل الذي ليس فعلةً أفعلٌ ولا كفى ولا "فعلٌ" الذي
يُجْرَى مُجْرَى "نعم وبئس" كما بينتُ في المبحث السابق، ومنه قول قيس
بن زهير _ من الوافر -:

(١) يُنظر الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي ١ / ١٦١.

(٢) سبق تخريجه وشرح كلماته ص ٧١ من البحث

(٣) ويُنظر التصريح ٣ / ٣٧٢.

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد (1)
حيث دخلت "الباء" على "ما" وهي فاعل "يأتيك" للضرورة، وجملة
"الأنباء تنمي" معترضة بين الفعل وفاعله لا محل من الإعراب. ومن ذلك
أيضاً قول امرؤ القيس - من الطويل :-

ألا هل أتاها والحوادث جمه بأن امرأ القيس بن تملك بيقر (2)
يريد: ألا هل أتاها أن امرأ القيس بيقر، فـ "أن" واسمها وخبرها في

محل رفع فاعل لـ "أتاها" ودخلت الباء على الفاعل للضرورة.. (3)
ثانياً الأغراض المعنوية للإقحام
أ- التوكيد

التوكيد هو أهم الأغراض المعنوية للإقحام، وهو المعول عليه إن
استعصى على المتأمل اشتمام غرض آخر غير التوكيد. قال الزركشي:
"أهل الصناعة يطلقون الزائد على وجوه، منها ما يتعلق به هنا وهو ما
أقحم تأكيداً". (4) ونقل عن ابن جني قوله: "كل حرف زيد في كلام العرب
فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى". (5)

من ذلك إقحام (أن) بعد (لما)، قال سيبويه وهو يتحدث عن (أن)

(1) سبق الكلام عن البيت ص ٢٩

(2) سبق تخريجه ص ٢٩.

(3) سر الصناعة ١: ٣٧٩. ويُنظر الضرائر لابن عصفور ص: ٥٧، والضرائر وما يجوز للشاعر دون
النائر للسيد محمود شكري الألو سي ص ٢٩٦.

(4) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٧٣.

(5) البرهان ٣ / ٧٠.

الزائدة: "وتكون توكيدًا أيضًا في قولك: لما أن فعل." (1)

ومنه إقحام الكاف في قوله تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} (2) وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا (3).

ومنه إقحام اللام في نحو: يا بؤس للحرب، وفي نحو: قوله تعالى:

{قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ}. (4)

ذكر ابن هشام أن اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه، في

مثل قولهم: يا بؤس للحرب، إنما أقحمت تقوية للاختصاص. (5)

وليس تقوية الاختصاص غرضًا آخر غير التوكيد، وإنما المراد

بالتقوية التوكيد؛ إذ إن قولهم: يا بؤس للحرب أصله يا بؤس الحرب،

الإضافة فيه بمعنى اللام التي للاختصاص، ثم أقحمت اللام لتوكيد

الاختصاص وتقويته.

ومنه إقحام (ما) في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ} (6)

وقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ} (7)

(1) الكتاب ٤/٢٢٢.

(2) الشورى من الآية/١١.

(٤) وينظر حاشية الفاكهي ١٧٦/٢.

(٥) النمل الآية/٧٢، ويُنظر رصف المباني ص ٣١٨، ٣١٩.

(٦) يُنظر مغني اللبيب ص ٢٨٥.

(٧) آل عمران من الآية/١٥٩، ويُنظر البرهان في علوم القرآن ٣/٧٣.

(٨) البقرة من الآية: ٢٦، وينظر البرهان ٣/٧٣.

ومنه إقحام (من) بعد النفي وشبهه لتأكيد العموم بشرط أن يكون مدخولها نكرة تختص بالنفي كأحد وديار؛ لأن النكرة الملازمة للنفي تدلُّ على العموم نصًّا، فأقحام (من) تأكيد لذلك، نحو: (ما أتاني من أحد وما رأيت من أحد) (1).

ب- منع وقوع اللبس

لقد جاء في كثير من الأساليب العربية زيادة حرف أو اسم لرفع الإبهام ومنع وقوع اللبس ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

١- إقحام (لا) النافية بعد واو العطف

تزداد (لا) بعد واو العطف إن سُبِقَتْ بِنَفْيٍ أو نهى ولم تُقْصَدْ المعية ، وذلك نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو؛ ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق ، إذ لو قيل: ما جاني زيد وعمرو بدون زيادة (لا) لاحتمل أمرين:

أحدهما: أن يكون المراد نفي المجيء عن المعطوف والمعطوف عليه مطلقاً أي سواءً أكان مجيئهما في حالة اجتماعهما أم في حالة افتراقهما.

والآخر: أن يكون المراد نفي اجتماعهما في المجيء فقط ، أي ما جاء زيد وعمرو مجتمعين وإنما جاء أحدهما قبل الآخر ، أو جاء أحدهما ولم يأت الآخر.

فلما كان العطف بالواو بعد النفي مؤدياً لهذه الاحتمالات زيدت (لا) لرفع الإبهام وإزالة اللبس.

يقول الرضي: "واعلم أنك إذا نفيت نحو: (جاءني زيد وعمرو) مثلاً، وقلت: (ما جاءني زيد وعمرو) بلا قيد، فهو في الظاهر نفي للاحتتمالات الثلاثة، أي: لم يجينا لا في وقت واحد ولا مع الترتيب" (1). ويقول أيضاً: "وأما (لا) فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي أو نهى وقد مر ذكرها في باب حروف العطف نحو: ما جاءني زيد ولا عمرو. وهى وإن عدت زائدة لكنّها رافعة لاحتمال أحد المجيئين دون الآخر." (2).

ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: {وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِاللَّيِّ تُقَرَّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى} (3)، يقول السيوطى بعد أن ذكر الآية: "إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أن المراد نفي التقريب عند الاجتماع دون الافتراق". (4)

٢- إقحام (من) الجارة

تقحم من الجارة للتخصيص على العموم ورفع أحد الاحتمالين، وهذا أحد غرضين تقحم لهما (من) الجارة، وضابطها أن يكون مجرورها نكرة لا تختص بالنفي، وأوضح ذلك فأقول: إن النكرة التي لا تختص بالنفي تحتل قبل دخول (من) نفي الوحدة بمرجوحية، ونفي الجنس على سبيل العموم براجحية، فدخولها منصوص على الاحتمال الثاني؛ ورافع للأول؛ فيمتنع أن يقال: (ما جاءني من رجل بل رجلان) ولو لم تقحم

(1) شرح الرضي على الكافية ٣٨٣/٤

(2) السابق ٤٣٦/٤.

(3) سبأ من الآية/ ٣٧.

(4) هم الهوامع ٢/ ١٢٧.

(من) لصح أن يقال: (ما جاعني رجل بل رجلان)؛ ففي إقحام (من) رفع للبس وإزالة للغموض بالتصحيح على أحد الاحتمالين (1).

٣- إقحام ضمير الفصل

ذكرت في آخر المبحث السابق أنه يتوسط أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعلَ من كذا، وذلك نحو: زيد هو المنطلق، وزيد هو أفضل من عمرو.

والغرض من ذلك دفع الالتباس وإفادة التوكيد وكلاهما من الأغراض المعنوية، وأوضح ذلك فأقول: إنه إذا قيل: (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة فينتظر الخبر؛ فإن أقحم ضمير الفصل وقيل: (زيد هو القائم) تعين كونه خبراً لا صفة، وفي ذلك منع لوقوع الالتباس ودفع للغموض. (2).

كما أن معنى (زيد هو القائم) زيد نفسه القائم، غير أن الضمير لا يعرب توكيداً؛ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير إذ لا يقال: مررت بزيد هو نفسه (3).

ج - تقوية العامل

قد يضعف العامل عن العمل بسبب تأخيره عن معموله، أو كونه فرعاً في العمل؛ فيقحم اللام على المفعول به لتقويته،

(1) وينظر منهج السالك ٢/٢١٢، وحاشية الصبان ٢/٢١٢.

(2) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٥٦.

(3) ينظر المرجع السابق ٢/٤٥٦-٤٥٧.

من ذلك قوله تعالى: { أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ } (1) وقوله تعالى: { أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ } (2)،

ومنه قوله تعالى: { وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ } (3) وقوله تعالى: { نَزَّاعَةً لِلشَّوَى } (4) وقوله تعالى: { فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ } (5) وقوله تعالى: { سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ } (6) وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى: { وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ } (7).

د- الدلالة على مجرد النفي:

من ذلك إقحام (لا) النافية في قوله تعالى: { لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ } (8) فقد أقحمت (لا) بين أن المصدرية الناصبة والمضارع المنصوب بها.

ومن ذلك إقحامها في قوله تعالى: { إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ

(1) الأعراف من الآية/١٥٤.

(2) يوسف من الآية/٤٣.

(3) البقرة من الآية/٩١.

(4) المعارج الآية/١٦.

(5) البروج الآية/١٦.

(6) المائدة من الآية/٤٢.

(7) سورة سبأ من الآية/٧٨. وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٤٨، وجواهر الأدب ص٧٧،

والجنى الداني ص/١٠٥-١٠٦، ومغني اللبيب بهامش حاشية الدسوقي ١/٢٢٨-٢٢٩.

(8) البقرة من الآية/١٥٠.

وَفَسَادٌ كَبِيرٌ⁽¹⁾ فقد أقحمت (لا) بين إن الشرطية الجازمة والمضارع المجزوم (تفعلوه).

ومن ذلك إقحامها بين حرف الجر ومجروره كما في نحو: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء".

هـ - الدلالة على الزمان الماضي وانقطاعه:

مما ورد للدلالة على الزمان الماضي (كان) في نحو: "ما كان أحسن زيدًا!"، وتُعْرَبُ (كان) في المثال المذكور ملغاة عن العمل مفيدة للزمان

الماضي، وقد عُرِي ذلك إلى أبي عليّ الفارسيّ وتبعه الصيمريّ⁽²⁾.
ومنه أيضًا (كان) في نحو: "زيدٌ كان فاضلًا" زائدة وإن كانت مفيدة

لمعنى وهو المضيّ والانقطاع⁽³⁾

ثالثًا: الإقحام للغرضين اللفظيّ والمعنويّ، ويتضح ذلك فيما يأتي

١- إقحام نون الوقاية بين الفعل و ياء المتكلم

قد التزم العرب زيادة نون الوقاية في الأفعال لغرضين: معنوي

ولفظي.

أما الغرض المعنويّ فهو رفع الالتباس بين فعل الأمر الناصب ياء

المتكلم والمسند إلى ياء المخاطبة؛ وذلك لأنّ فعل الأمر إذا اتصل بياء

المتكلم دون الإتيان بالنون لزم محذوران:

(1) الأنفال من الآية/٧٣.

(2) ينظر التبصرة والتذكرة للصيمري- تحقيق د. فتحي أحمد ط ١٩٨٢م، وشرح المفصل لابن

يعيش ٧/١٥٠، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٣٢، وص ١٠ من البحث.

(3) وينظر المغني ص ٣٢٢، وص ١٣

أحدهما: التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة .

والثاني: التباس أمر المذكر بأمر المؤنث، وأوضح ذلك بمثالين "أكرمني" و"أكرمي زيداً" فقد جاء الأول مكوناً من فعل أمر فاعله مستتر فيه "أكرم"، ونون الوقاية وياء المتكلم الواقعة مفعولاً به. وجاء الثاني مكوناً من فعل الأمر "أكرم"، وفاعلها ياء المخاطبة.

فلو لم تزد نون الوقاية في المثال الأول لجاءت الجملة هكذا: "أكرمي" وحينئذٍ تلتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة. كما يلتبس أمر المذكر بأمر المؤنث.

يقول ابن مالك في معرض حديثه عن نون الوقاية: "وينبغي الآن أن تعلم أن فعل الأمر أحق بها من غيره لأنه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران: أحدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة والثاني التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة؛ فبهذه النون توقي هذان المحذوران؛ فسميت نون الوقاية لذلك. لا لأنها وقّت الفعل من الكسر؛ إذ الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقاً هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم، لأن ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال، بخلاف ياء المخاطبة لأنها عمدة؛ ولأن ياء المتكلم قد تغني عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو {فيقول ربي أكرم من} (1) فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوباً ليدل لحاقها على نصب الياء... وقد يؤدي اعتبار وقاية الفعل من الكسر بأن الكسر الذي وقى الفعل إنما هو كسر يلحق الاسم مثله، وهو كسر ما قبل ياء المتكلم، لا

كسر ما قبل ياء المخاطبة فإنه خاص بالفعل فلا حاجة إلى صون الفعل منه. وهذا فرقٌ حسن، لكنه مرتب على ما لا أثر له في المعنى، بخلاف الذي اعتبرته فإنه مرتب على صون من خللٍ ولبس فكان أولى. (١)

ولم يرتضِ أبو حيان هذا التعليل وعلق عليه بعد أن أورده بقوله: "وهذا إكثار في تعليل لحاق نون الوقاية الفعل، وهو فضول من الكلام." (٢)

وأما الغرض اللفظي فهو وقاية الفعل من الكسر؛ فالمشهور عند أكثر النحويين أنها سميت نون الوقاية؛ لأنها تقي الفعل من الكسر. فالغرض عندهم يرجع إلى اللفظ.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وإنما قالوا في الفعل ضربني ويضربني؛ كراهية؛ أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا أن يدخله كما منع الجر." (٣) ويقول المبرد: "... فإذا قلت: ضربني زدت نوناً على المخفوض ليسلم؛ لأن الفعل لا يدخله جرٌّ ولا كسر، فإنما زدت هذه النون ليسلم؛ لأن هذه الباء تكسر ما وقعت عليه." (٤)

ويقول ابن جنى: "وإنما زيدت هذه النون في ضربني، ويضربني ليسلم الفعل من الكسر، وتقع الكسرة على النون." (٥) ويقول أبو البقاء

(١) شرح التسهيل ١ / ١٣٥. بتصرف يسير جداً.

(٢) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ٢ / ١٨٢.

(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٩.

(٤) المقتضب ١ / ٣٨٣.

(٥) سر صناعة الإعراب ٢ / ٥٥٠.

العكبري: "وياء المتكلم بعد الفعل والحرف هي الاسم ، و(النون) قبلها حرف أتى به ليقى ما قبلها من الكسر نحو: كَلَمَني وإني؛ وذلك أن الياء معتدة بكسرتين فيجعل ما قبلها تبعاً لها للتجانس ، فالاسم يصح كسر آخره ، ولا يصح ذلك في الفعل؛ لأنه لما نبا عن قبول الكسرة الإعرابية الواجبة بعامل فإن ينبو عن التابعة أولى" (١).

وقد وافق على هذا التعليل — الذي لم يرتضه ابنُ مالك — كثيرٌ من

النحويين ومنهم الإربلي وأبو حيان وابن عقيل. (٢)

وأرى أن كلا التعليلين له وجاهته فابن مالك قد أرجع العلة إلى المعني، وسبويه والمبرد وابن جني ومن وافقهم قد أرجعوا العلة إلى اللفظ وكلاهما مطلوب؛ وعليه فإن العرب زادت نون الوقاية قبل ياء المتكلم في الأفعال وقاية للمعني من اللبس ولفظ الفعل من الكسر.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٨٣.

(٢) ينظر مصنفات هؤلاء الأعلام على الترتيب جواهر الأدب ص ١٧٧، والتذيل والتكميل

١٨١/٢، وشرح ابن عقيل ١/ ١٠٥.

الخاتمة

بعد تلك المعاشة مع دراسة الإقحام في التراكيب العربية في ضوء التراث النحوي أراني بحول الله وصلت إلى الأهداف التي لها قصدت، وحققت المقاصد التي إليها رميت، بالإضافة إلى نتائج أخرى أظهرتها الدراسة، فأما الأهداف فهي كما يلي:

أولاً: حدّدتُ في نهاية المبحث الأول مفهوم الإقحام في التراكيب العربية بوضع ضابط له، يصلح - فيما أظن - أن يكون تعريفاً جامعاً مانعاً، فقلت:

(هو اعتراض لفظة مطلقاً بين ثنايا الجملة العربية لغرض لفظي أو

معنوي) وشرحته مبيناً محترزات كل لفظة فيه. (١)

ثانياً: جمعت في المبحث الثاني معظم الألفاظ التي يكثر إقحامها في التراكيب العربية، وبينت مواضع إقحامها ورتبتها على حسب حروف المعجم، ليسهل الرجوع إليها والانتفاع بها، وقد دعمت ما ذكرت بأقوال وآراء أهل الصناعة النحوية.

ثالثاً: بينت في المبحث الثالث أن الإقحام في التراكيب لا يخلو من فائدة قد ترجع إلى اللفظ، أو إلى المعنى، أو إليهما معاً.

وأما أهم النتائج فهي كما يلي:

١- إنه ليس كل لفظة معترضة بين متلازمين في الجملة العربية زائدة؛ فقد تكون الكلمة مقحمة أي معترضة بين متلازمين وتكون زائدة، أي يمكن الاستغناء عنها. وقد تكون مقحمة وهي ليست بزائدة، وهي التي

(١) ينظر ص ١٧ من البحث.

لا يمكن الاستغناء عنها، وإنما كانت مقحمة من حيث كونها مهملة لا تؤثر في غيرها ولا تتأثر بغيرها.(1)

٢- إن بين الزيادة والإقحام عموماً وخصوصاً من وجه؛ فالزيادة أعم من جهة أن الزائد يأتي في أول الجملة وبين ثناياها وفي آخرها، والمقحم لا يكون إلا بين ثناياها

والإقحام أعم من جهة أن المقحم في الغالب يمكن الاستغناء عنه، وربما لا يمكن الاستغناء عنها، والزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه.(2)

٣- نسب ابن هشام إلى مبرمان وأبي الفتح ابن جني القول بأن الفاء في: "خرجت فإذا الأسد" عاطفة، قال: "وعاطفة عند مبرمان وأبي الفتح".

وهذه النسبة إلى مبرمان صحيحة، لكن نسبها إلى ابن جني خطأ؛ فابن جني يرى أن الفاء زائدة، ويحكم على مذهب مبرمان بأن سقوطه أظهر من سقوط مذهب الزيادي، ويوجه هذا الحكم بقوله: "وذلك أن الجملة التي هي "خرجت" جملة مركبة من فعل وفاعل، وقولك: "فإذا زيد" جملة مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ: "زيد" وخبره "إذا"، وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه؛ لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر وفق المركبة من الفعل والفاعل فتُعطف عليها."(3)

(1) ينظر ص ١٤ من البحث

(٢) ينظر ص ١٠ من البحث.

(٣) ويُنظر سر الصناعة ١/٢٦٣، والمعني ص ٢٢١، وص ٤٠ من البحث.

٤- نسب ابن هشام في مغني اللبيب إلى أبي إسحاق القول بأن الفاء) في المثال المذكور للسببية المحضة كفاء الجواب، وهو المذهب المختار عنده. وقد ترجم المحققان في الحاشية لأبي إسحاق هذا فقالا: "هو إبراهيم بن السري الزجاج، وقد سبقت ترجمته" (1).

وهذه الترجمة خطأ؛ فالصواب أن أبا إسحاق المذكور هنا هو أبو إسحاق الزيادي كما نص عليه ابن جني في سر الصناعة حيث يقول: "تقول العرب: (خرجت فإذا الأسد) واختلف العلماء في هذه الفاء، فذهب أبو عثمان إلى أنها زائدة، وذهب أبو إسحاق الزيادي إلى أنها دخلت على حد دخولها في جواب الشرط"، فالصواب في (السر) عند التحقيق.

هذا، والله الحمد من قبل ومن بعد، اللهم لك الحمد كله، ولك الشكر كله، وإليك يرجع الأمر كله علانيته وسره.

اللهم إنك تعلم سري وعلانيتي فأقبل معذرتي، وتعلم ما عندي فاغفر لي ذنوبي، وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي،
وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن
تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

(1) وينظر مراجع الحاشية السابقة

فهرس أهم المصادر والمراجع

- أولاً - القرآن الكريم .
- ثانياً - الرسائل العلمية :
- شرح البرماوي على لامية الأفعال لابن مالك تح/ عادل محمود محمد سرور - رسالة ماجستير - بحوزتي.
- المسائل النحوية والصرفية في مؤلفات ابن قتيبة - عرض ودراسة - إعداد/ عادل محمود محمد سرور - رسالة دكتوراه بحوزتي.
- ثالثاً الكتب المطبوعة:
- ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي [ت٨٠٢هـ] تح . د / طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .
- أدب الكاتب ، لابن قتيبة [ت٢٧٦هـ] تح . د / محمد الدالي ، ط ٢ مؤسسة الرسالة ، بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي [ت٧٤٥هـ] تح . د / رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) .
- الأزهية في علم الحروف ، لأبي الحسن علي بن محمد الهروي [ت٤١٥هـ] تح/ عبد المعين الملوح ، مجمع اللغة العربية بدمشق (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .
- أساس البلاغة، للزمخشري [ت٥٣٨هـ] مكتبة لبنان (١٩٩٦م).
- الاعتراض - أبعاده وعلاقته بأنواع الفصل - د. خالد عبد الحميد أبو جندية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م، دار الطباعة

المحمدية.

— إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء العكبري [ت٦١٦هـ] تح /
محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب ، بيروت (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

— الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني [ت٣٥٦هـ] شرحه وكتب
هوامشه/ عبد الأمير علي مهنا، وسمير يوسف جابر، دار الفكر،
بيروت.

— الإقليد شرح المفصل تأليف تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر
الجندي (ت ٧٠٠هـ) تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبوكثة الدراويش
مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٢٣هـ.

— الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين،
لأبي البركات الأنباري [ت٥٧٧هـ] تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد
[ت١٣٩٣هـ] دار الفكر، بيروت.

— أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك [ت٦٧٢هـ] لابن هشام
الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح/ محمد محيي الدين عبد الحميد
[ت١٣٩٣هـ]، دار الفكر، ط ١٦ (١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م).

— الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب [ت٦٤٦هـ]
تح.د/موسى بناي العليي، مطبعة العاني، بغداد (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م).

— البحر المحيط، لأبي حيان [ت٧٤٥هـ] طبع بعناية الشيخ/
عرفات العشا حسونة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٢هـ -
١٩٩٢م.

— البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله
الزركشي [ت٧٩٤هـ] تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،

بيروت.

— البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري [ت٥٧٧هـ] تح. د/ طه عبد الحميد طه، مراجعة/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

— تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) شرحه ونشره السيد أحمد صقر - الطبعة الثانية - دار التراث - القاهرة.

— تاج العروس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي [ت١٢٠٥هـ]

— التبصرة والتذكرة للصيمري - تحقيق د. فتحي أحمد ط ١٩٨٢م

— التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري [ت٦١٦هـ]

تح/ علي محمد الجاوي، ط ٢ دار الجيل، بيروت (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).

— التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان

الأندلسي [ت٧٤٥هـ] تح. د/ حسن هنداوي، دار القلم، بدمشق : ج ١

(١٤١٨هـ - ١٩٩٨م) ج ٢ (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ج ٣ (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)

ج ٤ (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ج ٥ (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م) ج ٦ ط دار كنوز

إشبيلية للنشر والتوزيع بالرياض (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).

— التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى

[ت٩٠٥هـ] تح. أ. د. د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم [ت١٤٢٦هـ]

الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

— تفسير أبي السعود المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن

الكريم - لقاضي القضاة أبي السعود - الناشر دار إحياء التراث العربي -

بيروت - لبنان - بدون تاريخ.

— الجنى الداني في حروف المعاني، للمراذي [ت٧٤٩هـ]

تح.د/فخر الدين قباوة، أ / محمد نديم فاضل، ط ٢ منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) .

— جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي [٧٤١هـ] تح أ.د/ حامد أحمد نيل، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

— حاشية الخضري [١٢٨٨هـ] على ابن عقيل [٧٦٩هـ] ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

— حاشية الشيخ محمد الأمير على هامش مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى الحلبي بالقاهرة.

— حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ضبطه/عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

— حاشية الصبان [١٢٠٧هـ] على شرح الأشموني [٩٢٩هـ] على ألفية ابن مالك [٦٧٢هـ] ومعه شرح الشواهد للعيني [٨٥٥هـ] ط عيسى الحلبي بالقاهرة.

— حاشية عبادة [١١٩٣هـ] على شرح شذور الذهب لابن هشام [٧٦١هـ] ط عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

— حاشية على شرح الفاكهي [٩٧٢هـ] لقطر الندى، للشيخ/يس بن زين الدين الحمصي الشافعي [١٠٦١هـ] ط ٢ مصطفى الحلبي بالقاهرة (١٣٩٠هـ - ١٩٧١م).

— حاشية الشيخ يس العلمي [١٠٦١هـ] على هامش التصريح

على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى [ت٩٠٥هـ]، ط عيسى الحلبي بالقاهرة.

— الحجة للقراء السبعة، للفارسي [ت٣٧٧هـ] تح/ بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، راجعه ودققه/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ج ١ ، ٢ (١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م) ج ٣ (١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ج ٤ (١٤١١هـ — ١٩٩١م) ج ٥ (١٤١٣هـ — ١٩٩٢م) ج ٦ (١٤١٣هـ — ١٩٩٣م) ج ٧ الفهارس (١٤١٩هـ — ١٩٩٩م).

— خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للبغدادي [ت١٠٩٣هـ] تح/ عبد السلام محمد هارون [ت١٩٨٨م] مكتبة الخانجي بالقاهرة.
— الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني [ت٣٩٢هـ] تح / محمد علي النجار [ت١٣٨٥هـ] ط ٣ الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م).

— الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي [ت٧٥٦هـ]، تح . د / أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق: ج ١ ، ٢ (١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م) ج ٣ ، ٤ (١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م) ج ٥ ، ٦ (١٤٠٨هـ — ١٩٨٧م) ج ٧ (١٤١١هـ — ١٩٩١م) ج ٨ ، ٩ (١٤١٤هـ — ١٩٩٣م) ج ١٠ (١٤١٤هـ — ١٩٩٤م) ج ١١ (١٤١٥هـ — ١٩٩٤م) .

— الدرر السنية في قواعد العربية، للدكتور/ محمد حسين المحرصاوي، والدكتور / عادل محمود محمد سرور، ط ٣ الجريسي للكمبيوتر، القاهرة (١٤٢٠هـ — ١٩٩٩م).

— الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للشنقيطي [ت١٣٢٢هـ] وضع حواشيه/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب

العلمية، بيروت (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).

— ديوان الأعشى، ط دار صادر، بيروت.

— ديوان جرير، مطبعة الصاوي ١٣٥٣هـ.

— ديوان ذي الرمة، المطبعة الوطنية بيروت، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م

— ديوان رؤبة بن العجاج = مجموع أشعار العرب.

— ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي وشرحه

[ت ٢١٦هـ] تح د/ عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية بدمشق

(١٩٧١م).

— ديوان عمر بن أبي ربيعة، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب،

١٩٧٨م

— ديوان الفرزدق، ط دار صادر، بيروت.

— ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح - المكتب

الإسلامي بدمشق ١٩٦٤.

— ديوان النابغة الذبياني - المكتبة الثقافية - بيروت - لبنان - بدون

تاريخ

— رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمألقي [ت ٧٠٢هـ]—

تح . د/ أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.

— روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي

[ت ١٢٧٠هـ]، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان. بلا تاريخ.

— سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان ابن جنى - ت د حسن

هنداوى - دار القلم - دمشق ١٩٩٩ م.

— شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد السكري [ت ٢٧٥هـ]—

تح/عبد الستار أحمد فراج، راجعه/محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة.

— شرح ابن عقيل على الألفية [ت٧٦٩هـ] تح /محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] ط ١٦ دار الفكر، بيروت (١٣٩٤هـ— ١٩٧٤م).

— شرح التسهيل، لابن مالك [ت٦٧٢هـ]، ومعه تنمة شرح التسهيل، لبدر الدين بن مالك [ت٦٨٦هـ] تح . د/ عبد الرحمن السّيد، د/محمد بدوي المختون، ط دار هجر للطباعة والنشر بالقاهرة (١٤١٠هـ— ١٩٩٠م).

— شرح ديوان (امرؤ القيس) شرح وتحقيق حجر عاصي - دار الفكر العربي بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٤م.

— شرح الرضي [ت٦٨٨هـ] على الكافية، تح. د/ يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا (١٣٩٨هـ— ١٩٧٨م).

— شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح/محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ] دار الفكر، بيروت.

— شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، المكتبة الثقافية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى ١٩٦٨م.

— شرح شواهد المغني، للسبيوطي [ت٩١١هـ] لجنة التراث العربي، دار مكتبة الحياة ، بيروت.

— شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك [ت٦٧٢هـ] تح/عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد (١٣٩٧هـ— ١٩٧٧م).

- شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] تح/محمد محيي الدين عبد الحميد [ت١٣٩٣هـ]، دار الفكر، بيروت.
- شرح المعلقات السبع للزوزني ط . صبيح ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها للشنقيطي ط . بيروت.
- شرح المفصل، لابن يعيش [ت٦٤٣هـ] عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبى بالقاهرة.
- شعر مروان بن أبي حفصة، جمعه وحققه وقدم له د. حسين عطوان، الطبعة الثالثة دار المعارف ١٩٨٢م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك [ت٦٧٢هـ] تح /محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣ عالم الكتب (١٤٠٣هـ ١٩٨٣م).
- الصحاح — تاج اللغة وصحاح العربية ، للجوهري [ت٤٠٠هـ — تقريبًا] تح/ أحمد عبد الغفور عطار ، ط٣ دار العلم للملايين ببيروت (١٤٠٤هـ—١٩٨٤م).
- صحيح مسلم بشرح النووي، القاعرة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤١٧ هـ — ١٩٩٦م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور [ت٦٦٩هـ] تح/ السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس (١٩٨٠م).
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني [ت١٢٥٠هـ] ط٢ دار ابن كثير

(١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي [ت ٨١٨هـ —]
المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد تعليق
محمد أبو الفضل إبراهيم.
- الكتاب لسبويه [ت ١٨٠هـ] تح. / عبد السلام محمد هارون
[ت ١٩٨٨م] الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة (١٩٧٧م).
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري [ت ٦١٦هـ] ج ١
تح/غازي مختار طليمات، ج ٢ تح. د/ عبد الإله نبهان، دار الفكر
المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- لسان العرب، لابن منظور [ت ٧١١هـ] دار صادر، بيروت
(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- اللام المقحمة، إعداد د. خالد أبو جندية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م،
دار وهدان للطباعة والنشر.
- مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج،
اعتني بتصحيحه وترتيبه/ وليم بن الورد البروسي، مكتبة ابن قتيبة.
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن
جني [ت ٣٩٢هـ] ج ١ تح / علي النجدي ناصف، د/ عبد الحليم النجار،
د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي (١٣٨٦هـ -)، ج ٢ تح/ علي النجدي ناصف،
د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للثئون الإسلامية بالقاهرة
(١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل [ت ٧٦٩هـ] تح. د/ محمد

كامل بركات ، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي [ت٦٢٣هـ-]
للفيومى [ت٧٧٠هـ] تح. أ. د/ عبد العظيم الشناوي، دار المعارف
بالقاهرة (١٩٧٧م).

- معاني الحروف للرماني للرماني [ت ٥٨٤] تحق. د/ عبد الفتاح
إسماعيل شلبي - دار نهضة مصر للطبع والنشر - الفجالة - القاهرة.
- معاني القرآن، للأخفش [ت٢١٥هـ] تح. د/ هدى محمود قراعة
، ط الخانجي بالقاهرة (١٤١١هـ - ١٩٩٠م).

- معاني القرآن، للفراء [ت٢٠٧هـ] ج ١ تح / أحمد يوسف نجاتي،
ومحمد علي النجار [ت١٣٨٥هـ] ج ٢ تح/ محمد علي النجار، ج ٣ تح.
د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية
العامّة للكتاب بالقاهرة (١٩٨٠م).

- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج [ت٣١٦هـ] تح.د/ عبد الجليل
عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري
[ت٧٦١هـ] تح. د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة/سعيد
الأفغاني، ط ٥ دار الفكر، بيروت (١٩٧٩م).

- المفضليات ، للمفضل الضبي [ت١٨٧هـ] تح/ أحمد محمد شاكر
[ت١٩٥٨م] وعبد السلام محمد هارون [ت١٩٨٨م] ط ١٠ دار المعارف
بالقاهرة (١٩٩٤م).

- المقتضب ، لأبي العباس المبرد [ت٢٨٥هـ] تح/ محمد عبد
الخالق عضيمة [ت١٤٠٤هـ] ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

بالقاهرة (١٣٨٦هـ).

— منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، للدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، ومكتبة دار التربية ببغداد (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) .

— النحو الوافي، أ / عباس حسن، ط ٦ دار المعارف بالقاهرة (١٩٨١م).

— النون وأحوالها في لغة العرب، لأستاذي وشيخي د. صبحي عبد الحميد - ط الأمانة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

— همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي [ت ٩١١هـ] - تح.د/عبد العال سالم مكرم.

ﷺ

*

